MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

DICID
مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان
Doha International Center for Interfaith Dialogue

مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان

"الأديان وحقوق الانسان"

٢٠ – ٢١ فبراير ٢٠١٨م

فندق الشيراتون

الدوحة – قطر

تمهيد

إنَّ حقوق الإنسان أحد أهم الأصول الواجب حمايتها والتأكيد عليها وربطها بالقيم والتعاليم الدينية؛ خاصةً والبشرية اليوم صارت تعاني من انتهاكاتٍ صارخةٍ لتلك الحقوق، تتجلى في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، والظلم، وقمع الحريات، وضحايا الحروب، والتشريد والإبعاد واللجوء والحصار، واضطهاد المرأة وعمل الأطفال، وتراجع حرية التعبير، وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان؛ لذلك كان الحفاظَ على حقوقِ الإنسان أيًّا كان دينُه أو جنسُه أو لونُه يعدُّ من الأصول الثابتة في جميع الأديان السماوية، التي كفلها الله عزَّ وجل، وساوى فيها بين جميع الناس، فمنحهم حقَّ الحياة وحقَّ الكرامة وحقَّ الحرية، وجميعَ الحقوق الإنسانية الأخرى التي لا تخالفُ تشريعًا أنزله الله سبحانه، وإننا إذا نظرنا لكافة القوانين والتشريعات المدنية- التي وضعها الإنسان لنفسه، والتي تمثَّلت مجتمعةً في العصر الحديث فيما يُعرف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، كوثيقةٍ جامعةٍ لحقوق الإنسان الأساسية التي يجب حمايتها- لوجدنا أن التشريعات الدينية قد سبقَت كلَّ القوانين في التأصيل لحماية هذه الحقوق، وأكَّدت على المساواة التامة لكلِّ الناس فيها، بل وجاءت بنصوصٍ كثيرةٍ تجرِّم من يتعدى عليها.

فعلى سبيل المثال في الإسلام إشارةٌ إلى أن كلَّ الناس متساوون في الخلق وحقِّ الحياة، يقول الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً" سورة النساء: ١. وكذلك كل إنسان مُكرَّمٌ عند الله على سائر المخلوقات: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا " سورة الإسراء: ٧٠.

وجاء نفس المعنى عن المساواة الإنسانية في الكتاب المقدس: " لأَنَّهُ لاَ فَرْقَ بَيْنَ الْيَهُودِيِّ وَالْيُونَانِيِّ، لأَنَّ رَبًّا وَاحِدًا لِلْجَمِيعِ، غَنِيًّا لِجَمِيعِ الَّذِينَ يَدْعُونَ بِهِ" رسالة أهل رومية (١٠: ١٢).

والنصوص الدينية كثيرةٌ في بيان حقوق الإنسان، وتفصيل تشريعاتها، وما جاءت به كلُّ القوانين والمواثيق الدولية من مواد للحفاظ على حقوق الإنسان ما هو إلا تأكيدًا لأصلٍ دينيٍّ وأمرٍ إلهيٍّ قد سبق تلك القوانين، وهذا ما يجدر بأتباع الأديان معرفته، وما يتعيَّن على علماء الدين بيانه للناس.

من هذا المنطلق يأتي مؤتمر الدوحة لحوار الأديان في دورته الثالثة عشر؛ لبيان تلك العلاقة المتشابكة بين الأديان ومجال حقوق الإنسان المحور الأساس في الكون، والذي من أجله شُرعت القوانين الإنسانية شاملة، في محاولةٍ لتغطية كافَّة جوانب هذه القضية الهامة (حقوق الإنسان)، وذلك من منظور الأديان وتشريعاتها، ابتداء بالرؤية والمفهوم لحقوق الإنسان في الشرائع السماوية من حرية الاعتقاد والتدين، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، والأمر الإلهي بالتعايش السلمي بين كافة البشر، والمساواة والعدل، وكفالة الحريات الشخصية مع ضوابط المسؤولية الفردية تجاه المجتمع، وغير ذلك من الأصول التي أرستها الأديان ودعت لها في تعاليمها، وحتى الحقوق السياسية والاقتصادية بكافة أشكالها، بل أيضا الحقوق المدنية والاجتماعية.

وقد أكملت التعاليم الدينية حفظها لتلك الحقوق بجانبٍ آخر وهو التصدي والمواجهة لكافة مظاهر الانتهاكات التي قد تكون حائلًا بين الإنسان وبين حقوقه، فوجدنا دعوة واضحة للتصدي لظاهرة مثل التطرف والإرهاب، ونبذ للتعصب الديني وازدراء الأديان.
جوانب عديدة لقضية حقوق الإنسان من منظور الأديان سوف يتناولها مؤتمر الدوحة الدولي لحوار الأديان الثالث عشر؛ وذلك وفقًا للمحاور الآتية:

محاور مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١ - حرية المعتقَد وممارسة الشعائر الدينية

- ضمان حرية المعتقَد وممارسة الشعائر الدينية
- الحفاظ على كرامة الإنسان وتحريم الفساد في الأرض
- حقوق الأقليات الدينية
- التعايش بين أتباع الديانات

٢ - الحقوق الفردية والمصلحة العامة

- الحرية الشخصية والقيم المجتمعية
- حق العدالة والمساواة
- حرية الفكر والتعبير (الإعلام – الصحافة – وسائل التواصل الاجتماعي – التأليف)
- حق التقاضي والدفاع
- حرية التنقل وحرمة المسكن
- دور التعاليم الدينية في تنمية المسؤولية الاجتماعية للأفراد
-

٣ - حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية

- حق المشاركة السياسية
- حق اللجوء السياسي
- حق مزاولة العمل وحقوق الموظفين والعمال
- حق التأمين الاجتماعي (السكن - الإعاشة - الصحة - التعليم)
- حقوق المرأة (الميراث - التعليم – العمل – الزواج – الطلاق)
- حقوق الطفل والأسرة وكبار السن وذوي الإعاقة

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق

١- موقف الأديان من التطرف والإرهاب

- ظاهرة الإبادة والتطهير العرقي

- الاعتداء الجسدي وترويع الآمنين

- الإرهاب الفكري وتقييد الحريات

٢- التسامح الديني ونبذ ظاهرة التعصب وازدراء الأديان

- احترام المقدسات والرموز الدينية

- التعاليم الدينية والتصدي لظاهرة التعصب الديني ودعوات الكراهية

- دور القيم الأخلاقية والقانونية في مواجهة ظاهرة ازدراء الأديان

٣- مظاهر انتهاك الحريات الشخصية للأفراد والجماعات

- تغليب المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية على الاعتبارات الإنسانية

- انتهاك حقوق الانسان في دول العالم الثالث (القتل والتشريد والتهجير)

- التمييز العنصري والديني والمذهبي والتفوق العرقي

- الاختفاء القسري والنفي والإبعاد

- ظاهرة الاتجار بالبشر

- إعاقة العمل الإنساني وتهديد القائمين عليه

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية)

١- التعاليم الدينية وتعزيز القوانين الدولية لحقوق الانسان

- المنظور الديني لحقوق الإنسان في أوقات السلم والنزاعات
- موقف الشرائع السماوية والقوانين الدولية من حصار الدول
- حماية المدنيين من أخطار العمليات العسكرية
- الموقف الديني والقانوني تجاه ضحايا الحروب والنزاعات
- النظرة الدينية للتعامل مع مجرمي الحرب

٢- تجارب ناجحة لإدماج القيم الدينية في قوانين حقوق الانسان

- تشريعات دستورية مستمدة من الشرائع الدينية
- تفعيل القيم الدينية في قوانين حقوق الإنسان
- الجمعيات المدنية الحقوقية وعلاقتها بمراكز الحوار الديني

٣- مسؤولية القانون الدولي في حماية الفئات الدينية المستضعفة

- حماية الأقليات الدينية في القانون الدولي
- القانون الدولي ومحاربة الإرهاب الديني والتطهير العرقي
- القانون الدولي ومناهضة التمييز على أساس ديني
- قوانين التنمية المستدامة وخفض مستويات الفقر
- حق العيش في بيئة صحية سليمة

السادة المشاركون

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم بن صالح النعيمي (قطر)
HE Prof. Ibrahim Saleh Al-Naimi (Qatar)
وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي
رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان
رئيس كلية المجتمع في قطر

الجلسة الافتتاحية

السيرة الذاتيّة:

- حصل د .ابراهيم النعيمي على شهادة البكالوريوس من جامعة قطر ضمن الدفعة الاولى في عام١٩٧٧، وشهادة الدكتوراه في الكيمياء من جامعة جنوبي كاليفورنيا في الولايات المتحدة الامريكية عام١٩٨٣.
- بدء حياته الأكاديمية كأستاذ مساعد ثم استاذ مشارك حتى أصبح أستاذ الكيمياء العضوية بجامعة قطر منذ عام ١٩٩٦.
- تولى عدة مهام أكاديمية وإدارية منها عميد كلية العلوم، ثم رئيس جامعة قطر، وقام بإنشاء كلية المجتمع في قطر في عام ٢٠١٠، وهو رئيس الكلية منذ نشأتها حتى تاريخه.
- صدر القرار الأميري بتعيين الأستاذ الدكتور إبراهيم النعيمي وكيلا لوزارة التعليم والتعليم العالي في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧.
- يرأس مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان منذ نشأة المركز في عام ٢٠٠٧م.
- شارك في عضوية ورئاسة العديد من اللجان، فهوعضو ثم نائب رئيس لجنة جائزتي الدولة التقديرية والتشجيعية، كما كان عضو مركز إسهامات المسلمين في الحضارة ١٩٩٠-٢٠٠٦.

الأستاذة الدكتورة/ عائشة يوسف المناعي (قطر)
Dr. Aisha Al Mannai (Qatar)
مديرة مركز إسهامات المسلمين في الحضارة

الجلسة العامة الثانية
موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

السيرة الذاتيّة:

مديرة مركز إسهامات المسلمين في الحضارة بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة – عضو البرلمان العربي بجامعة الدول العربية و مجلس الشورى القطري. ترأس وتعمل كعضو في العديد من اللجان الوطنية والدولية ولها العديد من الكتب والمقالات حول تخصص العقيدة والتصوف والأديان. حاصلة على عدة جوائز وأوسمة منها وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى من جمهورية مصر العربية، وعلى جائزة الخدمة المجتمعية من دولة الإمارات العربية المتحدة،وحصلت في عام ٢٠١٥ م على جائزة التميز على مستوى دول الخليج العربي وتسلمتها من سمو الأمير / الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وحصلت على جائزة هنري دافيسون من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

الملخص:

تأخذ إنتهاكات حقوق الإنسان صورا مختلفة ومظاهر متنوعة.منها ما يتمثل في مواقف أيديولوجية ومنها ما يتجسد في إجراءات عملية قمعية. ولكن المظاهر العملية للانتهاكات لا تتحقق إلا بقناعة أيديولوجية. وهنا تستطيع الأديان أن تلعب دورها الإيجابي في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال الاسهام في محاولات اقتلاع جذورها، وتوفير ما يؤمن العقل الإنساني ووجدانه من الانجرار وراء الإغراءات السلبية السيئة التي تحيي في الإنسان نوازع الشر. إن نظرة الأديان إلى الإنسان — كل إنسان على اختلاف أديانه وأعراقه ولغاته وأجناسه — على أنه مخلوق على صورة الله، وأنه يحمل في داخله قبسا من النور الإلهي الذي يعينه على التعرف على الفطرة النقية التي خلقه الله عليها، أقول إن هذه النظرة تجعل رؤية الأديان للعلاقات الإجتماعية تتميز بإيجابية منقطعة النظير. لكن المشكلة تكمن في قدرة كل دين على حدة في غرس هذه القيمة في قلوب أبنائها من خلال التربية الأسرية والمدرسية ومن خلال المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي من أهمها دور العبادة.

الأستاذ الدكتور علي محيى الدين القره داغي (قطر)
Dr. Ali Al-Qura'adaghi (Qatar)
الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

الجلسة العامة الأولى: حقوق الإنسان في الأديان الرؤية والمفهوم

العنوان: كرامة الانسان في ضوء القرآن الكريم ووثائق النبوة

السيرة الذاتيّة:

الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وخبير المجامع الفقهية الدولية، ورئيس أو عضو تنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي الإسلامي في دول الخليج العربي، والعالم

حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف في مجال العقود والمعاملات المالية، عام ١٩٨٥م بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى والتوصية بطبع الرسالة وتبادلها بين جامعات العالم.

صدر له أكثر من ثلاثين مؤلفاً وكتاباً في مجال الفقه الإسلامي والقانون والشريعة والدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والتنمية وفقه المعاملات المالية وقضايا البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي، منها الحقيبة الاقتصادية، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت ٢٠١٠، وهي في ١٢ مجلداً. وأكثر من مائة بحث علمي محكم.

الملخص:

إن الانسان هو محور جميع الخطابات القرآنية، ومحط عناية الاسلام، وموضع تكريم الله تعالى. وإذا تدبرنا الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والوثائق النبوية لوجدنا أن التكريم الذي منحه الله تعالى للإنسان لا نجد مثله في أي دين، أو نظام آخر، وأن هذا التكريم يشمل جميع الحقوق المشروعة للإنسان التي تتحدث عنها المواثيق الدولية والإعلانات العالمية عن حقوق الإنسان، كما أن هذا التكريم قد سبق هذه المواثيق بأكثر من ثلاثة عشر قرناً، بالاضافة إلى أنه مرتبط بالجانب العقدي والأخلاقي، وغير مرتبط بالأهواء والأمزجة التي تتغير حسب المصالح وليس عندها ثوابت وأصول تحمي المجتمع من الهزات والزلازل، كما أن التكريم الرباني للإنسان (أي منح حقوقه) شامل لجميع حالات السلم والحرب، والقوة والضعف، وعام لكل إنسان مهما كانت عقيدته ودينه ومذهبه.

ولذلك نلقي بعض الأضواء على هذا التكريم بإيجاز مع مقارنته مع ما ورد في المواثيق الدولية لحقوق الانسان في هذا المجال، من خلال دراسة تأصيلية تعتمد على القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والوثائق النبوية مثل وثيقة المدينة، أو دستور المدينة، وتأخذ بنظر الاعتبار مقاصد الشريعة وعلاقتها بحقوق الانسان، والمنهج الأخلاقي الذي يضبط هذه الحقوق بضوابط تعود آثارها على المجتمع، وفوائدها غير المباشرة على الفرد نفسه، وحينئذ تظهر الفروق الجوهرية بين الأنظمة الوضعية، والنظام الرباني (الاسلام).

الدكتور/ خالد الجابر (قطر)
Dr. Khalid Al-Jaber (Qatar)
المدير التفيذي لمركز الشرق للأبحاث والدراسات واستطلاع الرأي

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-١ موقف الأديان من التطرف والإرهاب

العنوان: حرية الفكر والتعبير في مواجهة خطاب الكراهية والتحريض

السيرة الذاتيّة:

باحث وأكاديمي، أستاذ الاتصال السياسي في برنامج دراسات الخليج، والاتصال الدولي، قسم الإعلام، جامعة قطر. يشغل حالياً المدير التفيذي لمركز الشرق للأبحاث والدراسات واستطلاع الرأي، مؤسّسة دار الشرق. كما يعمل مديراً في المنظمة العالميّة للإستشارات الإعلاميّة، أتلانتا، ومستشار للمجلس الوطني للعلاقات العربيّة الأمريكيّة في واشنطن.

تحصّل على الماجستير من الولايات المتحدة الأمريكيّة، والدكتوراه من بريطانيا، وهو حاصل أيضاً على دبلوم الإدارة الاستراتيجيّة والقيادة، من جامعة جورج تاون، ودبلوم إدارة المشاريع في المؤسّسات الخاصة، من جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، ودبلوم العلاقات الخارجيّة والتعاون الدولي، من جامعة فوردوم، نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكيّة.

الملخص:

لا تتمثل المخاوف اليوم حصرا في انتشار الصورة النمطية ضد الاخر المختلف في الدين والثقافة والعرق والجندر في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بل في بروز الموجة الصاعدة من خطاب الكراهية مع تزايد واتساع نطاق هذا الخطاب في أشكاله العنصرية والدينية وسياسة الإقصاء في العديد من مناطق العالم. وتحوله التدريجي الى ممارسات سلبية واعتداءات وعنف وعمليات إرهابية في الشرق والغرب على حدا سواء. لقد أصبح لمفردات خطاب الكراهية حظوة ومساحة كبيرة وهي تسيطر على عدد ليس صغيرا من الوعي لأفراد وجماعات وأحزاب، ولها هيمنة وانتشار وحضور في وسائل الإعلام الجماهيرية ومناهج التعليم الدراسية والمؤسسات المجتمعية، وتنعكس في المجال العام وفي الخطاب السياسي وفي الحملات الانتخابية للوصول إلى الرئاسة والسلطة العليا وتفرض نفسها في اتخاذ القرارات المصيرية.

في مقابل الجماعات الإرهابية التي تمارس العنف والإرهاب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي زاد نشاطها بعد فشل مخرجات "الربيع العربي"، هناك الجماعات المتطرفة والمنظمات اليمينية في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية التي بدأت بالتعبئة والحشد واستقطاب الموالين والتحدث إلى وسائل الإعلام والقيام بالمظاهرات في الشوارع. وتعد منظمة كو كلوكس كلان على سبيل المثال من أشهر الجماعات الأمريكية العنصرية والتي تعادي من منطلق عنصري السود واليهود والمهاجرين وتمت إضافة المسلمين لهم. وتهدف إلى منع هؤلاء من التمتع بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون الأمريكيون الآخرون. كما واظهرت التحقيقات في عدد من الدول الاوربية وفي عواصم تعد من معاقل الديمقراطية على اعتداءات وهجمات من قبل بعض المتطرفين اليمينين على المساجد ودور العبادة.

تتناول هذه الورقة تسليط الضوء على خطورة توظيف الخطابات الأيدلوجية وترويجها في وسائل الاعلام، وتؤكد أن سياسة التحريض على العنف والتميز والكراهية لا تعد من قبيل حرية الرأي والتعبير بل يجب رفضها ومحاربتها على جميع الأصعدة والعمل المستمر على مواجهتها من خلال دعم دور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية والتربوية والشبابية، ونشر ثقافة القبول والتسامح ومناهضة خطاب الكراهية ومواجهة التطرف ومسبباته، وتفعيل منهج الحوار والتعايش الديمقراطي بين الأديان كوسيلة لتعزيز السلام العالمي والسلم الأهلي في الدول والمجتمعات.

الأستاذ/ جذنان الهاجري (قطر)
Mr. Jathnan Al-Hajri (Qatar)
محام- وقاض سابق
عضو مجلس إدارة جمعية المحامين القطرية

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣- ٢ تجارب ناجحة لإدماج القيم الدينية في قوانين حقوق الانسان

العنوان: حرية المعتقدات الدينية
وفقاً للمواثيق الدولية والتشريعات القطرية

السيرة الذاتيّة:

المؤهلات العلمية :

- خريج جامعه قطر(بكالوريوس في القانون و الشريعة ٢٠٠٢)
- حاصل على الماجستير في القانون من جامعة النيلين في السودان ٢٠١٤
- باحث دكتوراه في القانون في جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية

الخبرات المهنية :

- عمل في ديوان المحاسبة باحث قانوني من عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤
- عمل قاض بالمحكمة الابتدائية من عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨
- مارس مهنة المحاماة من عام ٢٠٠٨ الى الان
- يمارس عملة من خلال مكتب (الشمري و الهاجري للمحاماة و الاستشارات القانونية)
- محام مقيد امام محكمة التمييز
- عضو مجلس ادارة جمعية المحامين القطرية
- شارك في العديد من الندوات و المؤتمرات و اللقاءات التلفزيونية

الملخص:

لا شك أن الحرية الدينية هو مبدأ يدعم حرية الفرد أو مجموعة – في الحق في الحياة الخاصة - في إظهار دينهم أو مُعتقداتهم أو شعائرهم الدينية.

وتعتبر الحرية الدينية من قبل الأفراد و الدول في العالم حق أساسي ويندرج تحت المادة 02 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. و تُعد الحرية الدينية أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في الدول التي تعتمد أسلوب دين الدولة و تعتبر حرية الدين والمعتقد مقيدة في أغلب الأحيان، حيث أن الحكومة هي من تمنح تصاريح الممارسات الدينية للطوائف الأخرى إلى جانب الدين الرسمي للدولة(مثل ما فعلت دولة قطر بإنشاء مجمع للأديان السماوية).

ولقد شاهدنا الانتهاكات والاعتداء على الاقليات بسبب المعتقد الديني في مينمار والبوسنة والهرسك نماذج بشعة من انتهاك واعتداء على حقوق الانسان و حقه في اعتناق الدين وعقيدته الخاصة وصلت إلى حد المذابح وجرائم الابادة الجماعية ضد الانسانية.

السيدة/ مريم المالكي (قطر)
Mrs. Maryam Al-Malki (Qatar)
مستشار اجتماعي بمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-٣ مظاهر انتهاك الحريات الشخصية للأفراد والجماعات

العنوان: مكافحة الاتجار بالبشر

بين الشريعة الإسلامية والسياسات الدولية

السيرة الذاتيّة:

- مستشار إجتماعي بمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)- خبير إقليمي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر - ناشطه إجتماعيا وحقوقيا في مجال الطفل والمرأة.

- ماجستير سياسات شرعيه من كليه الدراسات الاسلاميه جامعة حمد بن خليفة،بكالوريوس خدمه اجتماعيه وعلم اجتماع من جامعة قطر دبلوم عام بالاداره التربويه.مدير المؤسسه القطريه لمكافحة الاتجار بالبشر سابقاً ومنسق وطني لمكافحة الاتجار بالبشر سابقاومديرة ا الايواء والرعايه الانسانيه لضحايا الاتجار بالبشر شاركت في إعداد ومناقشة عدة تقارير وطنيه.

١- مناهضة التعذيب ضد المرأة

٢- اتفاقية حقوق الطفل.

٣- عضو في اللجنة الوطنية لآليات الاستعراض الدوري الشامل.

٤.عضو سابق في اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني ٥.رئيساللجنة المنظمة العليا للمؤتمر العلمي الاول" نحو تعميق الوعي بمكافحة ا تجار بالبشر "

٦.رئيس اللجنة المنظمة العليا لمنتدىالدوحة التأسيسي (المبادرة العربية لبناء القدرات العربيه العامله في مجال مكافحة الاتجار بالبشر).

الملخص:

باتت ظاهرة الاتجار بالبشر تشكل تحدياً عالمياً خطيراً ومشكلة بشرية تهدد أمن المجتمعات فضلاً عن كونها تعد من الجرائم المنظمة والتي تحرمها جميع الشرائع السماويه والدساتير نظراً لخطورة تأثيراتها وتداعياتها على الأفراد والمجتمعات

وقد قدمت الشريعة الإسلامية تجربة من أعظم التجارب في القضاء على ظاهرة الرق والاسترقاق والتي هي أحد صور الاتجار بالبشر، ورعاية حقوق الإنسان، كما سعت السياسات الدولية والإقليمية والوطنية الحالية لمكافحة هذه الظاهره الا أن لازالت هذه الظاهره تشكل ناقوس خطر حقيقي يهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي بأسره في ظل بروز الجريمة المنظمة عبر الوطنيه وانتشارها السريع في العديد من دول العالم، بسبب عوامل عدة منها (الفقر المدقع والحروب والنزاعات المسلحة ومع بروز ظاهرة الهجرة الغير شرعيه، والعرض والطلب على العمالة) وقد ساعد التطور السريع في التكنولوجيا ووسائل النقل ووسائل التواصل الإجتماعي، على انتشار هذه الظاهره لذا سنبحث في هذه الورقه :

موقف الشريعة الإسلامية من هذه الظاهرة، وكيف يمكن الاستعانة بالمنهج الإسلامي في رسم سياسات دولية ووطنية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان، وتحد فعلياً من ظاهرة الاتجار بالبشر، وسنعرض تجربة دولة قطر بهذا الخصوص.

فظاهرة الاتجار بالبشر هي من الظواهر غير التقليدية، وتحتاج إلى حلول غير تقليدية تعتمد أساسًا على روح وجوهر الشريعة الإسلامية الغراء وتجربتها الرائدة، والاستفادة من الفرص العالمية المتاحة حاليًا وإرتكازاً على مبادئ حقوق الإنسان للوصول الى أهداف الألفيه الإنمائيه ولتحقيق أهداف التنمية.

سعادة السيد/ عبدالفتاح مورو (تونس)
HE Mr. Abdel Fattah Mourou (Tunisia)
نائب أول لرئيس مجلس نواب الشعب

الجلسة الافتتاحية

السيرة الذاتيّة:

- من مواليد ١٩٤٨

- تلقى دراسته العليا بكليتي الحقوق من جهة والشريعة وأصول الدين من جهة أخرى.

- عمل في القضاء وانتقل إلى سلك المحاماة وباشر مهنته به طيلة ٤٠ سنة إلى الآن.

- اشتغل بالعمل الدعوي وارتقى منبر الجمعة ببعض المساجد بالعاصمة.

- أسّس حركة الاتّجاه الإسلامي في أواخر الستينات وهي التي تطوّرت بعد ذلك إلى حزب سياسي (حزب النهضة) وشغل منصب أمينها العام.

- أسّس جمعية القضاة بتونس وشغل منصب رئيسها.

- ساهم في تأسيس جمعية المحافظة على القرآن الكريم بتونس وشغل منصب أمينها العام.

- له تأملات في القرآن الكريم ورسائل متعدّدة تدعو إلى نهضة المجتمع العربي والإسلامي.

- متزوّج وله أربعة أبناء يعملون في سلك المحاماة وبنت إطار سام في الاقتصاد والتصرّف.

- شهد السيد عبد الفتاح مورو ظروف التنكيل المختلفة من سجن وإقامة جبريّة وتهجير.

- انتخب بداية سنة ٢٠١٤ نائبا بمجلس نواب الشعب وتمّ انتخابه نائبا أول لرئيس مجلس نواب الشعب.

الدكتور/ منير بنجمور (تونس)
Dr. Mounir Ben Jammour (Tunisia)
أستاذ محاضر في الفقه وأصوله بالمعهد العالي لأصول الدّين بجامعة الزّيتونة

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣- ٢ تجارب ناجحة لإدماج القيم الدينية في قوانين حقوق الانسان

العنوان: حماية المدنيّين زمن النزاعات المسلّحة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني

السيرة الذاتيّة:

- من مواليد ١٩٤٨
- الدّكتور منير بنجمور، أستاذ محاضر في الفقه وأصوله بالمعهد العالي لأصول الدّين بجامعة الزّيتونة.
- يعمل حاليّا مكلّفا بمأموريّة بديوان وزير الشّؤون الدّينيّة بتونس.
- عضو بالمجلس الإسلامي الأعلى سابقا.
- خبير في القانون الدولي الإنساني.
- له منشورات أهمّها :."القضايا الطبية المعاصرة ومقاصد الشّريعة".
- "القضايا المالية المعاصرة ومقاصد الشّريعة".
- كما نشر مقالات بمجلاّت عديدة داخل البلاد وخارجها كما شارك في ندوات علميّة بتونس وبعض البلدان العربيّة والإسلاميّة.

الملخص:

عرفت البشريّة الحروب منذ بدء الخليقة. والحربُ في أصلها ووسائلها أعمال عدائيّة مسلحة وإن كانت أساليبها متنوّعة وأشكالها مختلفة وأسبابها متعدّدة. ولقد عانت الإنسانيّة على مرّ التّاريخ ويلاتها وألحقت الأضرار بالمحاربين وغير المحاربين، وهُدّمت الممتلكات ودمّرت البلدان وشوّهت البيئة. ومع تطوّر التّكنولوجيا في هذا العصر تفنّن الإنسان في تطوير أساليب الحرب وفنونها، وصنع المقذوفات المتفجّرة والرّصاص المتعدّد في الجسم والغازات السّامة وأسلحة الدّمار الشّامل، والأسلحة البيولوجيّة والجرثوميّة والكيميائيّة والتقليديّة، والألغام المضادّة للأفراد، والقنابل العنقوديّة، وهي لعمري أسلحة مدمّرة لا تميّز بين المحاربين والأبرياء وبين ما هو هدف عسكري أو أعيان مدنيّة، ولا تمكّن من أخذ الحيطة في تجنّب إحداث آلام غير مبرّرة، على اعتبار أنّ "الهجوم على الإنسان الآخر وأطفاله وأملاكه سوى هجوم على فضائه الحيوي".

لأجل هذا، وإزاء نموّ عدد المقاتلين، واتّساع نطاق القتال واختصاصاته، ظهرت دعوات الحكمة ووضعت اتّفاقيات أهمّها اتفاقيات جنيف ١٩٤٩م والبروتوكولات الإضافية، لا لحظر الحرب المشروعة بل لتنظيم سير العمليات العسكرية بما يتلاءم مع حفظ حقوق الإنسان زمن الحرب، فظهر القانون الدّولي الإنساني.

فما المقصود به، وما أهدافه ومبادئه؟

وماهي الضّوابط التي وضعت فيه لحماية المدنيّين من الاعتداءات زمن النّزاعات العدائية؟

وما هي تجلّيات وضمانات حماية المدنيّين من أخطار الحروب في الشّريعة الإسلاميّة؟ وإلى أيّ مدى يمكن للشّريعة الإسلاميّة أن تعزّز القانون الدّولي الإنساني في هذا المجال؟

سعادة السيد/ المصطفى الرميد (المغرب)

H.E. Mr. Mustafa Al-Rameed (Morocco)

وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

الجلسة العامة الثالثة

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية)

السيرة الذاتيّة:

- لد من مواليد ١٩٥٩/١/١م بناحية سيدي بنور
- حصل على الاجازة في الحقوق من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء سنة ١٩٨٠
- خريج دار الحديث الحسنية سنة١٩٨٢ شعبة الفقه والأصول.
- انتمى إلى سلك المحاماة سنة ١٩٨٤.
- عضو سابق بمجلس هيئة المحامين بالدار البيضاء لولايتين متتاليتين.
- نائب برلماني لثلاث ولايات متتالية.
- رئيس سابق لفريق حزب العدالة والتنميةبمجلس النواب لمدة ١٠ سنوات.
- رئيس سابق للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب مرتين.
- عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لولايتين متتاليتين.
- رئيس سابق لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسانمنذ سنة ٢٠٠٦ إلى حين تعيينه وزير للعدل والحريات.
- عين وزيرا للعدل والحريات في ٣ يناير ٢٠١٢.
- رُشح من طرف جلالة الملك بوسام المكافأة الوطنية من درجة ضابط كبير يوم ١أغسطس ٢٠١٣.
- عُين وزيرا للدولة مكلفا بحقوق الإنسان يوم ٥ إبريل ٢٠١٦.

الأستاذة الدكتورة/ مريم آيت أحمد (المغرب)
Dr. Mariam Ait Ahmed (Morocco)
أستاذة التعليم العالي رئيسة قسم حوار الأديان والثقافات
رئيسة مركز إنماء للأبحاث والدراسات المستقبلية في العلوم الانسانية SEREP

الجلسة العامة الأولى: حقوق الإنسان في الأديان الرؤية والمفهوم

العنوان: قيم الأديان في ظل أزمنة انتهاك حق كرامة الإنسان

قراءة في استشراف دور القيادات الدينية في تحريم الفساد في الارض ؟!

السيرة الذاتيّة:

التحقت بمؤسسات التعليم العالي منذ ١٩٩٦،عينت خبيرة دولية بمنظمات عربية وأوروبية،في مجال الحوار الديني والثقافي،وتطوير استراتيجة مناهج التعليم، ساهمت في تأسيس قسم الحوار بين الاديان والثقافات بالجامعات المغربية، أطرت فروق عمل لمشاريع علمية في مختبرات البحث الاكاديمي الجامعي بشراكات مع منظمات،وجامعات دولية،ومؤسسات المجتمع المدني، وقعت العديد من الشراكات الجامعية بين مركز انماء للدراسات المستقبلية ومراكز بحث دولية إيمانا منها بولوج مجتمع المعرفة العابر للقارات، حاضرت بالعديد من الجامعات العربية والاوربية والامريكية والاسيوية والافريقية. أشرفت على تكوين المكونين ببرامج تدريبة وأوراش اقليمية عربيا ودوليا. مثلت المملكة المغربية في محافل ديبلوماسية ثقافية دولية، بتنسيق وزارة الخارجية المغربية، رشحت ٢٠١٢من الخارجية الأمريكية، ضمن القيادات النسائية العربية،في محور التعددية وحوار الأديان والثقافات، للتواصل مع مجموعة من القيادات الدينية والفكرية،بالجامعات الأمريكية،ودوائر صناع القرار ومراكز التفكير،حصلت على الجائزة العالمية لحوار الاديان ٢٠١٣ من مركز الدوحة الدولي لحوارالأديان،عينت عضو الهيئة الاستشارية لمركز الدوحة الدولي لحوار الاديان٢٠١٥. ساهمت خبيرة في تقرير المعرفة العربي لمشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية حول الشباب وآليات الولوج لمجتمع المعرفة.أطرت العديد من أبحاث الليسانس والماستر و أطاريح الدكتوراه.تبنت من خلال مركز انماء مشاريع بحث مستقبلية "مشروع تطوير مناهج تكامل العلوم بالجامعات العربية " مشروع مقاولات الافكار ومستقبل الاستثمار المعرفي في الكفاءات". نظمت العديد من المؤتمرات الدولية والوطنية،والدورات التدريبية والتأهلية..ساهمت في التأسيس للبنوك الاسلامية بالمغرب، بعقد مؤتمرات دولية و شراكات مع جامعات الاقتصاد الاسلامي بآسيا وتأسيس مجلس الأعمال والاستثمار الاقتصادي المغربي الاندونيسي.

الملخص:

اهتداءا برسالة الأديان في الحفاظ على الكرامة الإنسانية،اهتمت القوانين والمواثيق العالمية بحماية كرامة الانسان في التشريع الدولي، فالكرامة هي شعور الفرد بقيمه الانسانية الداخلية الايجابية،التي تحققها له البيئة الحاضنة، على المستوى المجتمعي الداخلي أو العلاقات الدولية الخارجية، اليوم وفي ظل تصاعد وثيرة لغة العنف والاستقواء المنهج اتجاه إنسانية الانسان، أصبح الأمن والاستقرار لإقرار المساواة والتسامح من ضمن مرتكزات،احترام الكرامة الإنسانية وسيادة القانون،بعيدا عن قرارات ازدواجية المعايير وتفاوت اقرار العدل في مراعاة حقوق مجتمعات دون أخرى.

فهل حقا نعيش زمن احترام الكرامة الإنسانية اليوم؟ هل هيأت المظاهر الحالية التي تنتهجها بعض الدول والحكومات،والاطياف الدينية والمذهبية سبل العيش الكريم لمجتمعات،لاذنب لها سوى الانتماء الجغرافي لمناطق بعينها ؟! ألم تسبب سياسات دول،بقرارات شن حروب طائفية وحصارات اقتصادية تجويعية وتهجيرية،إنتهاكات إنسانية فادحة تعيق مسار سبل العيش الكريم ؟

هل تقبلت القيادات الدينية العالمية،موجات من الدمار النفسي والاقتصادي والجسدي والتنموي لشعوب بعينها؟ هل قاومت مسلك العنف والانتقام بمطالب موقعة ومواقف موحدة لمنع مسلك الاعتداء والانتقام ؟ ما الغاية من اجتماعنا اليوم،قيادات دينية،فكرية،سياسية متعددة الانتماءات، إن لم تكن لدينا رسالة واحدة وموحدة جماعية،تقدم مطالب العفو بدل الانتقام؟ ألم يحن الوقت لتعزيز دورنا كقيادات دينية، والوقوف جنبا الى جنب للتنديد بلغة واحدة، وميثاق شرف انساني موحد، يجرم انتهاك مظاهر الانتقام الديني، و الاستعلاء السياسي، وينتصر لإحترام المشاعر المتبادلة بين الشعوب ؟

هذه أسئلة وغيرها سنطرحها في محاور هذا البحث لإستقراء دور الأديان وقياداتها في التأثير على القرارت السياسية،المؤدية الى إمتهان كرامة الانسان،وزرع فتيل فتن الافساد في الارض.

الأستاذ الدكتور/ محمد حسن سعدي (المغرب)
Dr. Mohamed Hassan Saadi (Morocco)
أستاذ العلوم السياسية وحقوق الإنسان، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-١ حرية المعتقَد وممارسة الشعائر الدينية

العنوان: فلسفة حقوق الإنسان في الإسلام

تاريخ مضيء وقيم إنسانية عالمية

السيرة الذاتيّة:

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية وحقوق الإنسان، والقانون الدستوري والنظم السياسية، والقانون الدولي الإنساني، والعلاقات الدولية بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. شغل ما بين عامي (٢٠١٢-٢٠١٥) عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لوجدة فكيك، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنسق لجنة النهوض وإثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو كذلك نائب رئيس مركز الأبحاث والدراسات في الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان.

- له العديد من المؤلفات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان منها: الأديان وحقوق الإنسان، وكتاب حقوق الإنسان: الأسس، المفاهيم والمؤسسات، وكتاب الطريق الصعب لحقوق الإنسان بالمغرب.

الملخص:

يثور في كثير من الأحيان جدل حاد بين العديد من الاتجاهات الفكرية والسياسية حول موقف الإسلام من حقوق الإنسان، بين قائل بتبني الإسلام لهذه الحقوق ومنكر لذلك. وما أحوجنا اليوم إلى تأصيل فلسفي وثقافي حقيقي لحقوق الإنسان في الوعي الديني الإسلامي ليس قصد إثبات السبق التاريخي للإسلام على الدعوة الحديثة لحقوق الإنسان، بل للتخلص من العديد من الأحكام المسبقة ولإعادة الاعتبار للعديد من النصوص التراثية المضيئة التي أبرزت الوجه الحقيقي لفلسفة حقوق الإنسان في الإسلام وبعدها الكوني.

نحاول في هذه الورقة البحثية تناول المبادئ الفلسفة الموجهة لمعاني حقوق الإنسان في الإسلام (وحدة الإنسانية، الاستخلاف وتكريم الإنسان، الشمولية والفردية، مقاصد الشريعة، العدل، تلازم الحقوق والواجبات...)، وكذا تسليط الضوء على بعض النصوص والوثائق الإسلامية الرائدة في مجال تكريس حقوق الإنسان خلال المراحل الأولى للإسلام (حلف الفضول، الصحيفة، وصية أبو بكر لجنوده، كتاب عمر بن الخطاب في القضاء، عهد علي بن أبي طالب إلى مالك الأشتر، رسالة الحقوق.

الدكتور/ مصطفى الحكيم (المغرب)
Dr. Mostafa Lahkim (Morocco)
رئيس المركز الدولي للإستراتيجيات التربوية والأسرية (ICEFS) /المملكة المغربية

حلقة نقاشيّة عامة

تفعيل القيم الدينية لتعزيز القوانين الدولية لدعم حقوق الانسان

العنوان: منظومة القيم المؤسِّسة لحقوق الإنسان في الإسلام: تجلياتها وتأثيراتها

السيرة الذاتيّة:

رئيس المركز الدولي للإستراتيجيات التربوية والأسرية (ICEFS) /المملكة المغربية

- رئيس فريق البحث في مناهج العلوم الإسلامية والمنسق العلمي بمركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية/المملكة المغربية.
- كاتب وباحث أكاديمي متخصص في الفكر الإسلامي، وقضايا التجديد والاجتهاد.
- عضو اللجنة الجهوية مكناس تافيلالت للسكان سابقا.
- رئيس جمعية النداء الثقافي سابقا.
- عضو فريق البحث في التنوع الثقافي واللساني في العالم المتوسطي بمختبر البحث العلمي والتربوي بالعالم المتوسطي التابع للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس.
- عضو مؤسس لمركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية.
- رئيس فريق البحث في مناهج العلوم الإسلامية والمنسق العلمي بمركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.
- منسق فريق البحث في قضايا المرأة والأسرة والطفولة سابقا بالمركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.
- عضو المركز الأكاديمي الدولي للدراسات الصوفية والجمالية.
- عشر سنوات من الخبرة التدريسية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي.
- رئيس الجلسة العلمية الثانية بالندوة الدولية حول" الإرهاب بين الجذور الاجتماعية والمعالجة الدولية".

الملخص:

تمثل منظومة القيم في تاريخ المجتمعات الروح السارية، والجوهر الأصيل، والأساس المتين الذي تتأسس عليه العلاقات الإنسانية، والروابط الاجتماعية، وتشكل الحصن الحصين من التأثيرات السلبية الوافدة، والضابط للتصرفات والمواقف والقرارات، فضلا عن عوائدها التنموية والحضارية.

وقد حوت رسالة الإسلام قيما بانية، ومبادئ سامية، كانت الموجه لحضارته، والمحرك لنهضته، والمحصن لمجتمعه، في إطار منظومة قيمية شاملة تتنوع إلى قيم تربوية، وحقوقية، واجتماعية، واقتصادية، وبيئية، وسلوكية... وقد تأسست ثقافة حقوق الإنسان في الإسلام على قيم ثابتة، ومبادئ راسخة في إطار منظومة قيمية منسجمة ومتكاملة يرتبط بعضها ببعض، ولا يجوز إخضاعها للمقاربة التجزيئية والنظرة الضيقة، لذلك كان طموح هذه الورقة العلمية استحضار هذه القيم المؤسسة وربط بعضها ببعض. سينتظم البحث في مبحثين:

المبحث الأول: منظومة القيم المؤسِّسة لحقوق الإنسان في الإسلام: معالم وتجليات

المبحث الثاني: منظومة القيم المؤسِّسة لحقوق الإنسان في الإسلام: وظائف وتأثيرات

الدكتورة/ جميلة تلوت (المغرب)
Dr. Jamila Talout (Morocco)
دكتوراه في الفقه وأصوله ومقاصد الشريعة، مختبر حوار الحضارات ومقارنة الأديان

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-٣ حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية

العنوان: حق الأرض أساسا لحفظ حقوق الإنسان

السيرة الذاتيّة:

- حاصلة على الدكتوراه تخصص الفقه وأصوله ومقاصد الشريعة، مختبر حوار الحضارات ومقارنة الأديان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- باحثة بمركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط.
- عضو الهيئة العلمية لمركز المقاصد للدراسات والبحوث بالرباط.
- أستاذة مؤطرة مؤقتة، كلية الآداب والعلوم والإنسانية، المحمدية.
- محاضرة مشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات والدورات العلمية داخل المغرب وخارجه.

الملخص:

قامت المنظومة الحقوقية المعاصرة على أساس تكريم الإنسان والارتقاء به، فهي منظومة تدور حول حفظ الإنسان وترسيخ ما يحول دون تهديده وجوده، إلا أن هذا الحفظ لا يتحقق بمنظومة الحقوق وإنما بإردافها بمنظومة أخرى عن الواجبات، إضافة إلى حماية المحيط الذي يتحرك عليه الإنسان نفسه.

ومن هنا يأتي الحديث عن حق الأرض أساسا لحفظ الإنسان وضمان حقوقه، مع التأكيد على التنوع الثقافي لمفهوم الإنسان، وهذا التنوع يستلزم تنوعا في الحقوق الخاصة بكل فئة اجتماعية وثقافية.

إن الحديث عن علاقة الأرض بالإنسان يتطلب تجديد مفاهيمنا للإنسان وللأرض، لكن وفق مفهوم إناسي للأرض، يستند على "جامعية" الأرض لمن فوقها، وبالتالي لا تصح التفرقة السلبية بين الناس على أساس إثني أو ديني أو نوعي، وإنما هذه اختلافات من صميم طبيعة الأرض التي يتحرك عليها الإنسان، ومن ثم؛ فإنه من هذا المفهوم الأنثربولوجي للأرض سيؤطر منظومة حقوق الإنسان بمجموعة من المحددات التي تحفظ الإنسان بيولوجيا وثقافيا، كما تحفظ الأرض الذي يتحرك عليها الإنسان.

فما هو مفهوم الأرض؟ وما هي حقوق الأرض؟ وما علاقة الإنسان بالأرض؟ وكيف يمكن الارتقاء بالمنظومة الحقوقية اليوم في ضوء تجديد مفاهيم الأرض والإنسان؟

الأستاذة/ رقية أهجو (المغرب)
Ms. Rukia Ahjo (Morocco)
باحثة دكتوراه- العقائد والأديان السماوية

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-٢ الحقوق الفردية والمصلحة العامة

العنوان: الحق في الحياة بين اليهودية والمسيحية والإسلام

السيرة الذاتيّة:

باحثة بسلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط- مركز الدكتوراه الانسان والمجال في العالم المتوسطي- وحدة العقائد والأديان السماوية، شاركت في اعداد موسوعة علم الاستغراب: مدخل لفهم الآخر، التي يشرف عليها كرسي الإيسيسكو لتحالف الحضارات بجامعة قطر بالتعاون مع اتحاد جامعات العالم الإسلامي التابع لمنظمة الإيسيسكو بالرباط، وكذلك في صياغة كتاب جماعي حول الهجرة والإرهاب، يشرف عليه منتدى الوسطية ببلجيكا.

الملخص:

خاضت البشرية العديد من الصراعات الحياتية؛ والكثير من النضالات؛ لتثبت أمورا باتت اليوم ناموسا يهتدى به وقانونا يسير وفقه الجميع دون استثناءات. وتتعدد أوجه تلك النضالات وتتشعب في كل الأحايين، وتتقاذف بين ما هو ديني واثني وعرقي وسياسي وقانوني وغير ذلك كثير. ويعتبر موضوع حقوق الانسان من بين أكبر النضالات التي خاضها الانسان منذ الأزل، وسعى الى اثباتها وإقرار قدسيتها، حسب الأزمنة والامكنة والأوضاع الجيوسياسية والثقافية والمعرفية وحتى الدينية. ونحن اذ نسير قدما في التفصيل في هذا الموضوع آثرنا الحديث عن حق من الحقوق التي لا يجوز بأي وجه كان الانتقاص من قدر أي حق أمام نظيره؛ الا ان الحق في الحياة قد يزيد عن كل الحقوق في قيمته وقداسته ومعياره الإنساني عبر التاريخ والعالمي المعاصر على حد سواء. وتتفق كل الشرائع والأديان والقوانين التي عرفها الانسان عبر التاريخ، على أن الحق في الحياة يستحق ان يتربع على عرش باقي الحقوق التي يستحقها الانسان بكونه كائنا مكرما دينيا؛ ومخالف بالفطرة لباقي الكائنات الحية فوق الأرض، فاستحق بذلك كل انسان ان يحظى بأول حقوقه وهي الحق في الحياة. والمتأمل في احكام الشرائع السماوية، التوراة والإنجيل والقرآن، يجد اختلافا بينا وتنوعا كبيرا في العقوبات الزجرية لمن يخرق هذا الحق أو يحاول المس به بأي شكل من الأشكال، وتتمايل تلك الاحكام بين الشدة والاعتدال والليونة، والشيء المتفق عليه في الكثير من المواقف؛ هو أن هذه الاحكام وضعت من أجل ضمان الحياة والكرامة وكل الحقوق للإنسان، واحقاق الحق ورفع الظلم وتحقيق العدالة، وذاك هو الهدف الأسمى من تنزل التشريعات عامة. والتوراة وهو أول كتاب سماوي مدون، يحوي الكثير من الاحكام والتشريعات المرتبطة أساسا بنواحي الحياة المختلفة، وهذا ما أكده القرآن الكريم نفسه في قوله تعالى: "ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ".

الشيخ/ محمد أحمد محمد حسين (فلسطين)
Sheikh Mohamed Ahmed Hussain (Palestine)
المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-١ حرية المعتقَد وممارسة الشعائر الدينية

العنوان: حقوق الإنسان في الأديان الرؤية والمفهوم

السيرة الذاتيّة:

- تولى التدريس والخطابة في المسجد الأقصى المبارك منذ عام ١٩٨٢م ولغاية الآن
- رئيس مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين
- الرئيس المسلم للهيئة الإسلامية المسيحية
- عضو رابطة العالم الإسلامي – المملكة العربية السعودية
- عضو الأمانة العامة لدور الإفتاء – جمهورية مصر العربية
- عضو منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي – المملكة الأردنية الهاشمية
- عضو الهيئة الإسلامية العليا
-

الملخص:

على الرغم من الإيمان بأن الإسلام دعوة للعالمين، إلا أنه لا يُجبَر أحد على اعتناق هذا الدين، قال تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} (سورة البقرة: ٢٥٦). وانطلاقاً من إرث أبحاث العلماء حول أحوال غير المسلمين في الدولة الإسلامية وأحكامهم، دعا مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في دولة قطر إلى عقد مؤتمر دولي تحت عنوان: "الأديان وحقوق الإنسان"، وتشرفت بتلقي الدعوة للمشاركة في المؤتمر، فتوجهت إلى كتابة بحث عنوانه: "حقوق الإنسان في الأديان: الرؤية والمفهوم"

واخترت هذا الموضوع، لأمور منها:

١. أن الشريعة الإسلامية أمرت بمعاملة الأقليات الدينية في الدولة المسلمة بالتي هي أحسن.
٢. أهمية موضوع المواطنة وحماية الأقليات.

وكانت خطة البحث على النحو الآتي:

المقدمة، وفيها: أهمية البحث، وسبب اختياره، وخطته.

المبحث الأول: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية.

المبحث الثاني: واجبات غير المسلمين في بلاد الإسلام.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

الدكتور/ محمود الهباش (فلسطين)
Dr. Mahmoud El-Habash (Palestine)
قاضي قضاة فلسطين الشرعيين ومستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية

الجلسة العامة الثانية

موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

العنوان: أشكال انتهاكات قواعد الحماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف

السيرة الذاتيّة:

ولد1963 م،بمخيم النصيرات،غزة (يشغل حالياً قاضي قضاة فلسطين الشرعيين ومستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية.كان قد شغل قبل ذلك منصب وزير الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة رام الله، الضفة الغربية .وهو خطيب مسجد التشريفات برام الله.

الملخص:

رغم أن هذا الموضوع تتداخل السياسة فيه بالمسائل الدينية وقوانين حقوق الانسان فلا يمكن فصلهم باعتبار واقع الحال في مدينة محتلة تُنتهك مقدساتها الدينية الاسلامية والمسيحية، وكذلك حقوق الانسان فيها، فلابد من الاعتراف أن الشأن السياسي يتداخل في شأن الانتهاكات الاسرائيلية مع الشأن الديني والقانوني وقواعد الحماية، ولأن القدس المحتلة تحتضن بين جنباتها المسجد الأقصى المبارك الذي هو قبلة المسلمين الأولى ومسرى نبيهم وداخل في عقيدتهم وكذلك كنيسة القيامة والتي هي أهم المعالم المسيحية في العالم الا اننا سنحاول بقدر الامكان ان نتناول الموضوع من منظور ديني وحقوقي دولي.

هذا ويعتبر انتهاك حرمة المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس والاعتداء على أماكن العبادة فيها،وانتهاك قواعد الحماية القانونية،والقيام بانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك ومنع المصلين من الوصول الى الأماكن المقدسة وأداء الصلاة عن طريق وضع الحواجز والبوابات الإليكترونية والكاميرات الذكية فيها، يشكل انتهاكا صارخا لحق ممارسة الشعائر الدينية التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية وخاصة الشرعية الدولية لحقوق الإنسان،كما أنها تتناقض مع المادة ٥٣ من بروتوكول جنيف الأول سنة ١٩٧٧ م التي حظرت الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب والاعتداء على الحقوق الثابتة للإنسان.

الدكتور/ عبدالناصر أبوسمهدانة (فلسطين)
Dr. Abdul Nasser Abu Samhadana (Palestine)
رئيس نيابة العدل العليا والدستورية

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-٣ حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية

العنوان: الحق في حرية التنقل بين الحماية الدستورية والقضائية والتشريع الإسلامي

السيرة الذاتيّة:

- دكتوراه في القانون العام والمرافعات – ٢٠٠٩- جامعة عين شمس – القاهرة.
- عمل وكيلاً للنائب العام في فلسطين منذ ١٩٩٩/٨/١٥ حتى ٢٠٠٥/١٠/٢٦.
- عمل رئيساً للنيابة في فلسطين منذ ٢٠٠٥/١٠/٢٧ حتى الآن.
- قام بالمشاركة في إلقاء المحاضرات لأعضاء النيابة العامة في قطاع غزة، كما قام بإلقاء العديد من المحاضرات في العديد من الدورات التدريبية.
- شارك في جميع الندوات المؤتمرات الخاصة بالنيابة العامة التي عقدت في فلسطين منذ عام ١٩٩٩ وحتى الان.

الملخص:

يتمتع الأفراد بحرية في الانتقال دون عائق فلا يجوز الإلزام بالإقامة في مكان معين أو حظر الإقامة في مكان معين، والإقامة المقصودة هنا التي ينال تقييدها أو منعها سواء بالانتقاص منها أو إهداره، وهو حق كفل الله عز وجل أصله بقوله "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" الملك الآية ١٥، وهو كذلك من الحقوق التي تتكامل بها الشخصية الإنسانية التي تعكس حمايتها التطور الذي قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى،ويعتبر من جهة أخرى متصلا بالحرية الشخصية معززا لصونه من العدوان. ويمكن تعريف حق التنقل بأنه الحق في التنقل من مكان إلى اخر داخل البلاد أو الانتقال من دولة الى اخرى

وعليه سوف نتناول في هذه الورقة البحثية الحماية التي أقرها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣(الدستور المؤقت) بالاضافة الى المقارنة مع الدساتير الأخرى معززين الورقة بمجموعة من الأحكام القضائية وذلك من خلال بيان نبذة تاريخية عن الحق في التنقل وذلك من خلال استعراضها في الشريعة الاسلامية واستعراض الطبيعة القانونية لهذا الحق وبيان اختلاف الفقهاء في تأصيله ومن ثم اشكاله وصوره وأخيرا نبين القيود الواردة على هذا الحق.

الدكتور/ ماهر خضير (فلسطين)
Dr. Maher Khudair (Palestine)
قاضي- عضو المحكمة العليا الشرعية - فلسطين

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣- ١ التعاليم الدينية وتعزيز القوانين الدولية لحقوق الانسان

العنوان: حق حماية الأماكن الدينية بمدينة القدس في ضوء قوانين حقوق الإنسان والشرائع الدينية

السيرة الذاتيّة:

دكتوراة الفلسفة في الفقه الإسلامي- كلية دار العلوم- جامعة القاهرة.

الأعمال التي تولاها: ١. عضو المحكمة العليا الشرعية، وعضو المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، عضو هيئة العلماء والدعاة في القدس

٢- أستاذ مساعد للفقه الإسلامي والدراسات الإسلامية، ومشرف على الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراة)، معهد الدراسات الآسيوية- جامعة الزقازيق مصر..

٣-عضو رابطة الجامعات الاسلامية والمنسق الأكاديمي فيها.و عضو مجلس امناء جامعة الاسراء.

٤. رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني سابقا.

٥. عضو نادي القضاء المصري، وعضو الجمعية المصرية للقانون الدولي، والجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع

٦. له عديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمقالات منها: كتاب إجراءات التقاضي في دعاوى الأحوال الشخصية أمام القضاء الشرعي الفلسطيني مقارنة مع الفقه الإسلامي، وكتاب الطلاق آثاره وأضراره، وغيرها من الأبحاث المحكمة والمقالات والبرامج المرئية والمسموعة والمقروءة.

الملخص:

تكمن إن الحقوق مكفولة لجميع البشر حتى الذي لم يؤمن بالله أو بأي دين سماوي،وإن أهم حق من هذه الحقوق هو حق الحرية،فلايمكن أن تتحقق انسانية الإنسان الا بالحفاظ على حرياته، وتعد الحرية الدينية أبرز تلك الحريات قال تعالى:(لا اكراه في الدين) فقد ترك مطلق الحرية للشخص في اختيار دينه.وتجسدا للحرية الدينية يسمح له بممارسة شعائره الدينية ويضمن له سلامة دور عبادته في السلم والحرب وعدم الاعتداء عليها أو تغيير معالمها أوتزوير تاريخها.لأن المساس بالمقدسات الدينية يمثل تحطيم لهوية الانسان وعبث بمشاعره وبكرامته من خلال المساس بعقيدته ومقدساته،فالاماكن المقدسة تمثل قيمة دينية وتاريخية وحضارية تساهم في تشكيل هوية الإنسان وشرف الإنسانية.

وأمام الواقع المرير الذي وصلنا اليه اليوم من الإعتداء على القيم الروحية والدينية والوطنية،ومحاولة بعض ما تسمى بالدول العظمى باعطاء ما لاتملك لمن لايستحق ليس في الأرض فقط وانما في المقدسات ودور العبادة ونموذجها القدس الشريف، في قرار باطل بضم القدس ومقدساته كعاصمة لدولة الاحتلال في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي وأحكامه وقرارات الامم المتحدة واتفاقات السلام التي لم تتمكن من تحقيق الحماية لمدينة القدس.بل ان اسرائيل استغلت حجم العلاقات الناشئة معها لتقوم بتهويد المدينة وزيادة الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري وتشجيع المستوطنين للسيطرة على الاراضي وانتهاك حرمة المقدسات الدينية والاعتداء على المصلين ومنعهم من الوصول الى الاماكن المقدسة واداء الصلاة فيها مما شكل انتهاكا لحرية العبادة وحق ممارسة الشعائر الدينية التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية وخاصة الشرعية الدولية لحقوق الانسان، كما أنها تتناقض مع المادة ٥٣ من بروتوكول جنيف الأول لسنة ١٩٧٧ التي حظرت الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب وقد اعتبرت الفقرة ب من المادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨ تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية من قبيل جرائم الحرب.

لأجل ذلك أريد أن أسلط الضوء على موقف المجتمع الدولي مما يحصل من استهداف لمدينة القدس وأماكن العبادة فيها وموقف الدين الاسلامي والشرائع الدينية الأخرى من ذلك أيضا، والقدس كما أسلفنا هي مدينة مقدسة تحوي دور عبادة لعقائد مختلفة وهي اليوم تعاني في ظل الاحتلال الصهيوني من التهويد والتمييز والاضطهاد الديني والتزوير التاريخي والحضاري والهدم والحفريات تحت اساسات المسجد الأقصى واخيرا الغطرسة الأمريكية التي منحت القدس .وهي لاتملكها.لمن لايستحقها وهو منح باطل .

الدكتور/ شاهر عامر سلامة (فلسطين)
Dr. Shaher Amer Salama (Palestine)
دكتوراه- علم الاجتماع - جامعة القدس- فلسطين

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-٣ مظاهر انتهاك الحريات الشخصية للأفراد والجماعات

العنوان: موقف الاديان السماوية من الارهاب الفكري وتقييد الحريات

السيرة الذاتيّة:

- أستاذ مساعد بقسم العلوم التنموية،كلية إدارة الأعمال والاقتصاد، جامعة القدس
- دكتوراه، علم الاجتماع (علم الاجتماع (تحليل المجتمع المعاصر) قسم علم الاجتماع، كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع، جامعة غرناطة، إسبانيا،

الملخص:

لم ترتبط ظاهرة الإرهاب الفكري بدين من الأديان، إلا أن الأديان وعلى مر العصور تم استغلالها كغطاء للممارسات الإرهابية، ولم يكن الدين بحد ذاته دافعا من دوافع الإرهاب أو أحد أسبابه، وانما كان أبناء الديانات ضحية للإرهاب .

مشكلة البحث

صار مجرد ذكر كلمة الإرهاب الفكري أو التطرف لدى بعض الجهات يصور على انه إسلامي المنشأ والفعل، أن الدين الإسلامي الذي يدعو للسلم والتسامح واعلاء شان الإنسان وكرامته ويصون حقوق أبناءه، موضع المتهم، ويستغل أبناءه أدوات لقتل الأبرياء والمدنيين لذلك ستعالج هذه الدراسة **السؤال البحثي الرئسي التالي:-**

ما هو موقف الاديان التوحيدية من الارهاب الفكري وتقييد الحريات؟

أهداف البحث

أ .دراسة ظاهرة الإرهاب الفكري في العالم وإبراز موقف الأديان منه

ب .موقف الاديان من تقييد الحريات

أهمية البحث

في ضوء تزوير البعض لادعاء ان الاديان تقف خلف الارهاب الفكري، وانها تقييد الحريات، مما دفع الباحث الى البحث والتحري للوقوف على حقيقة هذا الدعاءات المتحيزة والباطلة. كما يمكن ان تاتي اهمية البحث في انها قد تكون الدراسة الاولى حسب علم الباحث التي ستعالج هذا الموضوع

منهجية البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي اعتمادا على اسلوب تحليل المضمون في كتابة هذا البحث.

الدكتور/ بدران مسعود بن لحسن (الجزائر)
Dr. Badran Masoud bin Lahcen (Algeria)
أستاذ مشارك في مقارنة الأديان وفلسفة الدين، في برنامج مقارنة الأديان
بكلية قطر للدراسات الاسلامية، جامعة حمد بن خليفة

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-١ حرية المعتقَد وممارسة الشعائر الدينية

العنوان: المقاربة التوحيدية لحقوق الانسان

السيرة الذاتيّة:

- أستاذ مشارك في مقارنة الأديان وفلسفة الدين، في برنامج مقارنة الأديان، بكلية قطر للدراسات الاسلامية، جامعة حمد بن خليفة، عمل سابقا باحثا مساعدا في الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا، ورئيس وحدة البحوث في متحف الآثار والفنون بماليزيا، وأستاذا مساعدا ثم أستاذا مشاركا في قسم الفلسفة جامعة باتنة، وأستاذا مشاركا بقسم الدراسات الاسلامية بكلية الآداب جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية.

- ترأس الجنة العلمية لقسم الفلسفة بجامعة باتنة الجزائر ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وعضوا للمجلس العلمي لكلية الآداب، جامعة باتنة في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وعضو اللجنة العلمية لمجلة الأداب والعلوم الانسانية، جامعة باتنة، الجزائر ٢٠٠٨، وعضو هيئة التحرير لمجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باتنة ٢٠٠٨.

- وهو مؤسس ومدير برنامج ماجساير فلسفة الحضارة، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باتنة؛ أول برنامج دراسات عليا في فلسفة الحضارة في الجامعات الجزائرية، في ٢٠٠٩.

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى الانطلاق من الرؤية التوحيدية الإسلامية لتناول قضية من أهم القضايا التي تثير جدلاً بين مختلف الأفراد والدول والمجتمعات والثقافات والحضارات، ألا وهي قضية حقوق الإنسان, هذه القضية التي يرجع الاختلاف والجدل حولها في أغلبه إلى الاختلافات في الرؤى الكلية للوجود.

ولهذا ترى الورقة أن الخلاف في قضية حقوق الإنسان يرجع في الأساس إلى الاختلاف بين الرؤى الكلية للوجود. وتعمل هذه الورقة على تناول مقاربة تحدد فيها الإطار النظري التوحيدي الذي يمكن من علاج قضية حقوق الإنسان استنادا إلى الرؤية التوحيدية الإسلامية التي جاء بها الإسلام الحنيف.

وتتضمن خطة معالجة هذه القضية في هذه الورقة العناصر الآتية:

أولاً- مبررات طرح المقاربة التوحيدية لحقوق الانسان

ثانياً- أين المشكلة؟

ثالثاً- سؤال المرجعية:

وهذا يطرح مسألة المرجعية (الرؤية)؛ فمبدئيا لا يمكن بحال أن يعيش المسلم معزولاً عن العالم، وغير متأثر بحراكه وأسئلته المتحدية، وعلى رأسها موضوع عالمي كحقوق الانسان.

رابعاً- الرؤية الكونية (الكلية) التوحيدية

خامساً- خاتمة: لنصل في الأخير إلى تحديد اهمية هذه الرؤية في ضبط وتوجيه وحماية حقوق الانسان بما يحافظ على إنسانية الانسان، ويجعل هذه الحقوق متعالية على الاستغلال والتطويع، وفاعلة في الواقع.

الدكتورة/ ليليا شنتوح (الجزائر)
Dr. Lilia Chentouh (Algeria)
أستاذ ة محاضرة- عقائد وأديان- جامعة الجزائر١

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-٣ مظاهر انتهاك الحريات الشخصية للأفراد والجماعات

العنوان: الموقف من الحصار في الكتاب المقدس والقرآن الكريم

-دراسة مقارنة-

السيرة الذاتيّة:

أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر١، ورئيس اللجنة العلمية لقسم العقائد والأديان، وعضو بمخبر مناهج البحث بالعلوم الإسلامية، وعضو بالمجلس العلمي لكلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ١، شاركت في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في الجزائر وبلجيكا وتركيا والسعودية، كما ناقشت وأشرفت على العديد من أطروحات الدكتوراه والماجستير، لها العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة، وفي الأنترنت.

الملخص:

الحصار على دولة ما من أكثر الظواهر البشرية مجافاة للقيم الإنسانية ولحقوق الإنسان و يأتي غالبا نتيجة لخلافات بين الشعوب المتجاورة أو البعيدة وهو في أغلبه مقدمة من مقدمات العودان والحرب، وقد جاء ذكره في الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام على اختلاف بينهم في تناوله، ويعتبر العهد القديم بأسفاره المختلفة الأكثر تناول لهذا الموضوع حيث ورد لفظ الحصار في العديد من المواضع وبصيغ مختلفة وكلها تقريبا تعبر عن أنواعه وأشكاله المتنوعة كقطع المياه وردم الآبار وبناء المتارس والحصون..، في حين جاءت بعض الإشارات القليلة في العهد الجديد وخاصة منها ما ورد في حديث الرب يسوع عن الدمار الشامل الذي سيحيق بأورشليم، وأما القرآن الكريم فقد ورد ذكره بعدة معان تدور في مجملها حول الحبس والجمع والمنع والتضييق..، وعموما يرتبط لفظ الحصار في نصوص الكتاب المقدس والقرآن الكريم بالقحط والجوع والوباء والسبي، وهي كلها آثار سلبية على المجتمعات المحاصرة،

ومن هنا نريد من خلال هذه الورقة بيان المحاور التالية:

المحور الأول: تعريف الحصار في الأديان الثلاثة بالاستناد إلى النصوص المقدسة المختلفة وهذا لمعرفة معاني الحصار في الكتب السماوية وهل هي معاني متقاربة

المحور الثاني: أنواع الحصار في الأديان السماوية، وهل هي نفسها الموجودة الآن

المحور الثالث: موقف الأديان ورجال الدين من الحصار المحور

المحور الرابع: مقاربات بين آثار الحصار في الكتب المقدسة والواقع.

الدكتور/ عمارة الناصر (الجزائر)
Dr. Amara Al-Nasser (Algeria)
أستاذ العليم العالي، فلسفة التأويل، جامعة مستغانم

الجلسة العامة الثانية

موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

العنوان: موقف الإسلام من التطرف والإرهاب: وصايا الحقوق الجسدية والفكرية

السيرة الذاتيّة:

أستاذ العليم العالي، فلسفة التأويل، جامعة مستغانم، مؤلف عدد من الكتب والمقالات الدولية، من الكتب: "اللغة والتأويل، مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي"؛ "الفلسفة والبلاغة: مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي"؛ "الهرمينوطيقا والحجاج: مقاربة لتأويلية بول ريكور"؛ "الحجاج والاستدلال الحجاجي: دراسات في البلاغة"؛ "مناهج البحث في الفلسفة".

مدير مختبر "الفلسفة والعلوم الإنسانية: المقاربات المنهجية والمعرفية". جامعة مستغانم، (٢٠١٢- ٢٠١٥). مدير مجلة "مقاربات فلسفية"، مجلة فلسفية محكمة، تصدر عن مخبر الفلسفة والعلوم الإنسانية. رئيس وحدة بحث: "البحث التأويلي: نصوص وترجمات"؛ رئيس وحدة بحث: "الهرمينوطيقا في الفلسفة والمجتمع والدين".

الملخص:

لقد أكمل الإسلام أمر الشريعة بتبيين الأحكام الشرعية (الأوامر والنواهي، الحلال والحرام، الحدود...) بصريح النص القرآني والحديث النبوي الشريف، لكنّه أردف ذلك بتوضيحات وتوجيهات تؤطّر تلك الأحكام وتمنع الناس من سوء استخدامها في غير معناها أو التطرّف في تطبيقها والمغالاة في حكم الناس بها بما يحرمهم من حقوقهم الفكرية والجسدية، وقد تمثّلت تلك الأطر الإنسانية بما يسمّى "الوصايا"، فها هو رسول الله ρ وهو في حال الحرب (غزوة مؤتة) يوصي أصحابه: "أوصيكم بتقوى الله وبمن معكم من المسلمين خيراً، اغزوا باسم الله في سبيل الله من كفر بالله، لا تغدروا ولا تغلوا ولا تقتلوا وليداً ولا امرأة ولا كبيراً فانياً ولا منعزلاً بصومعة ولا تقربوا نخلاً ولا تقطعوا شجراً ولا تهدموا بناءً"، وعليه فإن هذه المداخلة ستُركّز على نصوص "الوصايا" (في القرآن، الحديث، الأثر...) والتي تصبغ الطابع الإنساني على الأحكام الشرعية وتُلحق بها الحقوق الإنسانية الفكرية والجسدية كمُعدِّل أخلاقي لمسارها.

الدكتورة/ نجوى غالم (الجزائر)

Dr. Nagwa Ghalem (Algeria)

أستاذ مساعد- جامعة الجيلالي اليابس -سيدي بلعباس- الجزائر

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١- ١ حرية المعتقَد وممارسة الشعائر الدينية

العنوان: التشريع الإسلامي لحماية الاقليات الدينية

السيرة الذاتيّة:

- أستاذة مساعدة قسم –ب-جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس (الجزائر).
- عضوة بمخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية بجامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان (الجزائر).
- دكتوراه في القانون العام بعنوان "الحماية القانونية للأقليات في ظل الممارسة السياسية للدول العربية".
- ماجستير في القانون العام بعنوان "المركز القانوني للاجئين في الجزائر".

الملخص:

الإسلام رسالة عالمية لا تخص أمة بحد ذاتها، ولا تنحصر في إقليم معين بذاته، فقد حث الله سبحانه وتعالى المسلمين أن يدعوا الناس إلى الإسلام، هذه الدعوى التي تكون عن طريق المناقشة بالحسنى لا الإجبار، بدليل قوله عز وجل: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم". ومن هذا المنطلق، فإن وجود مواطنين في الدولة الإسلامية منتمين لدين غير الإسلام أمر حتمي، بل لا تكاد تخلو دولة إسلامية من ذلك، ما يعني أن وجود الأقليات في الدولة الإسلامية أمر واقع ترجع بدايته لظهور الإسلام، ورفض بعض مواطني الدولة التخلي عن ديانتهم، فشكلوا بذلك أقلية دينية خصتها شريعتنا بتشريع تام لحماية حقوقهم وحرياتهم، قائم على مبدأ المساواة بين الأقليات الدينية. فالرغم من أن مصطلح "الأقليات" من المصطلحات المستحدثة التي راجت في العصر الحاضر، إلا أن الإسلام قد شرع الحماية لجماعات الأقليات في الدولة الإسلامية قبل خمسة عشرة قرنا، وهنا يثور التساؤل عن أساس حماية الأقليات في الإسلام والحقوق المتمتع بها في ظل هذه الحماية؟

المبحث الأول: حماية الأقليات في الشريعة الإسلامية أقر الإسلام التعدد كسنة الهية، وكنتيجة منطقية لمبادئ الحرية والمساواة التي قام عليها الإسلام وجدت الأقليات الدينية، فكفل الإسلام الحماية للأقليات تحت مصطلح "أهل الذمة" وهو المصطلح الذي يثير بعض التساؤلات حول المقصود به ومتى يتحقق؟ وهل يزال هذا المصطلح صالحا للتطبيق على وضع الأقليات في الدول العربية اليوم باعتبارها في الغالب دولا إسلامية؟

المبحث الثاني: حقوق الأقليات الدينية في الإسلام حظيت الأقليات غير المسلمة بحقوق وامتيازات لم تحظ بها أي أقلية أخرى في أي قانون وفي أي بلد آخر، ذلك أن العلاقة بين المجتمع المسلم والأقلية غير المسلمة حكمتها القاعدة الربانية التي جاءت في قوله تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين"، والتي كانت أساسا للحقوق التي كفلها دستور المدينة وما تلاه من وثائق متعلقة بحقوق الأقليات الدينية.

الدكتورة/ حياة سلماني (الجزائر)
Dr. Hayette Selmani (Algeria)
أستاذ مساعد- : القانون الدولي الإنساني بجامعة باجي مختار. عنابة- الجزائر

الجلسة العامة الثالثة

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية)

العنوان: حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة بين الشريعة الإسلامية و القانون الدولي الإنساني

السيرة الذاتيّة:

- عملت أستاذة مساعدة قسم - ب- المركز الجامعي الطارف : ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢
- أستاذة مشاركة بجامعة التكوين المتواصل –فرع الطارف-خصص : قانون أعمال من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١
- أستاذة مشاركة ب جامعة باجي مختار عنابة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢م
- أستاذة مساعدة قسم –أ-التحويل من جامعة الطارف الى جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:

لقد اعترفت الشريعة الإسلامية والقانون الدولي بوجود حماية خاصة بجانب الحماية العامة لبعض الفئات من الطرف الآخر المحارب نظرا لخصوصية هذه الفئة، إما لأنها لا تعتبر طرفا في النزاع أو للضعف الذي يعتري هذه الفئة، ومن بين هذه الفئات الأطفال الذين لا يعتبرون طرفا في النزاع لأنهم لا يملكون المقومات البدنية والعقلية التي تجعلهم طرفا من الأطراف المتقاتلة، والسر في عدم قتل الصبي هو عدم إتلاف النفس لغير مصلحة وفي غير دفع مفسدة ولأنه يرجى منه الإسلام بعد أسره، ولأن الصبي غير مكلّف وقاصر عن فعل البالغين. وقد أجمع فقهاء الشريعة الإسلامية وفقهاء القانون الدولي الإنساني الذي يعنى بتنظيم العلاقات بين الدول أثناء النزاع المسلح، بضرورة حماية الأطفال أثناء القتال وعدم توجيه الأعمال العدائية نحوهم مهما كانت الأسباب، إلى جانب فئات أخرى مثل النساء والرسل والسفراء. إن الاعتداء الصارخ على المدنيين خاصة الأطفال منهم أصبح سمة الحروب في يومنا هذا سواء كان النزاع دولي أو داخلي، ففي الحرب السورية الأخيرة مثلا وصل عدد المدنيين القتلى عشرات الآلاف، ربع هذا العدد من الأطفال، ففي سنة ٢٠١٦ في سوريا قتل حوالي ٣٩٢٩ طفل وكان الاعتداء من جميع الأطراف المشاركة في الحرب. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح أوجه الحماية المقررة للأطفال من خطر الأعمال العدائية في كل من الشريعة الإسلامية و القانون الدولي الإنساني

الدكتورة/ وسيلة شابو (الجزائر)
Dr. WASSILA CHABOU (Algeria)
أستاذة - القانون العام- كلية الحقوق- جامعة البليدة- الجزائر

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-٢ التسامح الديني ونبذ ظاهرة التعصب وازدراء الأديان

العنوان: موقف المنظمات الدولية من ظاهرة ازدراء الأديان

السيرة الذاتيّة:

دكتوراه في القانون الدولي العام- كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة البليدة ٠٢ (الجزائر)
- صدر لها ثلاثة كتب في مجال التخصص.
- مشاركات في كثير من الملتقيات العلمية داخل وخارج الوطن.
- نشرت لنا مجموعة من المقالات في مجلات وطنية ودولية

الملخص:

شهدت العقود الأخيرة تنامي التعصب الديني، ومعاداة الإسلام، والاستخفاف بالمقدسات، وقد لقي هذا الموضوع اهتماما دوليا كونه يقوّض المساعي الرامية إلى نشر التسامح الديني كأساس لبناء السلام. وللخوض في جزئيات البحث ركزنا على محورين أساسيين؛ يتناول الأول موقف منظمة الأمم المتحدة من ظاهرة ازدراء الأديان، إذ أصدرت الجمعية العامة اللائحة ١٦٤/٦١ (٢٠٠٦) المتضمنة مناهضة تشويه صورة الأديان، واعتمد مجلس حقوق الإنسان اللائحة ١٩/٧ (٢٠٠٨) يلزم من خلالها الدول بمكافحة الظاهرة. ويتناول المحور الثاني موقف المنظمات العقائدية والإقليمية من الظاهرة، حيث عالجت منظمة التعاون الإسلامي الموضوع من منطلق إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام لعام ١٩٩٠، بينما عارضت المؤسسات الأوروبية فكرة تشويه صورة الأديان بحجة أنها تمس بحرية التعبير التي تعد ركيزة أساسية في البناء الديمقراطي، وهذا ما ورد في لوائح مجلس الاتحاد الأوروبي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية هاندي ساید (١٩٧٦)، بيد أنها استدركت الأمر لاحقا وحاولت الموازنة بين المسألتين وفق قاعدة "رقابة التناسب"، فأكدت على ضرورة تجريم ازدراء الأديان إذا أضر بالنظام العام كما في قضية غاي نيو ليميتد وليمون (١٩٨٢) وقضية وينجروف (١٩٩٠). وعليه، يثير الموضوع التساؤل التالي: كيف عالجت المنظمات الدولية ظاهرة ازدراء الأديان؟ وهل أضافت ضمانات جديدة للحق في الحرية الدينية؟

الدكتورة/ سعدية بن دنيا (الجزائر)
Dr. Saadia Ben Donia (Algeria)
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-١ موقف الأديان من التطرف والإرهاب

العنوان: التسامح الديني كأهم الآليات للتصدّي لظاهرة ازدراء الأديان والتمكين من حقوق الإنسان

السيرة الذاتيّة:

- رئيسة فرقة بحث بمخبر "الفلسفة والعلوم الإنسانية"، جامعة مستغانم.
- عضو بوحدة البحث في "التراث السياسي العربي الإسلامي وصدام الحضارات
- عضو بوحدة البحث "إعادة بناء الفكر الديني في الجزائر"، جامعة وهران.

بعض المنشورات:

"المفاهيم الفلسفية كقيم دينية، أفلوطين نموذجا "، مجلة كتابات معاصرة، العدد ٦٣، بيروت، لبنان، مارس-أفريل، ٢٠٠٧.

"الأمة الإسلامية ومفهوم صدام الحضارات"، مجلة الكلمة، العدد ٦٤، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

"الحداثة وما بعد الحداثة..والقيم السياسية الأخلاقية الإسلامية"، مجلة الكلمة، العدد ٧٣، بيروت، لبنان، ٢٠١١.

"البحث في مستقبل العلاقة بين الحضارات في خطاب الكلمة"، مجلة الكلمة، العدد ٨٢، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

الملخص:

التسامح الديني كأهم الآليات للتصدي لظاهرة ازدراء الأديان والتمكين من حقوق الإنسان .لقد ساهمت الشرائع والأديان في التأصيل لحماية حقوق الإنسان من خلال التعاليم الدينية التي تعلي من مكانة الإنسان وتصون حقوقه وتضمن حرياته الأساسية بما يحفظ حقه في العيش الحر الكريم، غير أن الواقع يشهد انتهاكا صارخا لهذه المبادئ بالابتعاد عن القيم الدينية التي تدعو إلى العدالة والمساواة والحق، إذ كثيرا ما يوجه الدين لأغراض دنيوية ويستخدم وشيجة لتغذية التعصب والرعب والحروب الإثنية بطريقة متطرفة وعنصرية تقضي على النهج الحقوقي، وتجر العالم إلى الصدام والصراع ومن ثم يتم صرفه عن دوره الحضاري المنوط ورهاناته السامية المنشودة .يبدأ التشدد مع الذات والتعصب مع الآخر في تلك الحمولة العقدية المشحونة بمعاني العنف والكراهية والتصلب في الرأي وتصوير الآخر بصور لم تقرها الديانات السماوية نتيجة عدم تقبل حق الآخر في الاختلاف العقائدي، وهو ما ينعكس في اتجاه ازدراء الأديان وتصعيد العداء معها، مما يؤدي إلى تأجيج النزاعات المجتمعية والفتن الأهلية والمس بالمقدسات الدينية والتعدي على حرمتها، ومن أمثلة ذلك تدمير أماكن العبادة كالمساجد والكنائس وتدنيسها وطمس الرموز والأيقونات الدينية وتسفيه حقائق الآخر وتشويه صورته، بما يؤول إلى انتهاك حقوق القوميات الدينية والأقليات الإثنية، ومن ثمة فإن التسامح والاعتراف المتبادل هو الرهان الرئيسي لتجاوز أزمة هذا التمركز الديني الإطلاقي بإدارة خطاب حواري متسامح حول التقاربات الممكنة بين المقدسات الدينية واشتراكها في القيمة والاحترام والقداسة، إذ لا يمكن الاتفاق مع من لا نعترف بهم أصلا أو نقر لهم بالوجود والاشتراك في القيم الإنسانية الكبرى كالحياة والكرامة وحرمة الدم والمقدسات وحقوق السلم والأمن والحرية، ومن ثمة فإن شكل العقد الحضاري الممكن هو إيجاد قاعدة مشتركة للفهم بين الأديان من خلال إيجاد قنوات مشتركة للتسامح والحوار .لقد وضع الإسلام - في هذا السياق - خصائص الحوار مع الآخر وجعل التعايش معه أمرا ممكنا، بل جعل وجوده أمرا طبيعيا ونتيجة حتمية للاختلاف الفطري بين البشر، ودعا إلى التعارف ونشر التسامح وإيفاء الناس حقوقهم بغض النظر عن دينهم، وهو ما تدعوا إليه آي القرآن الكريم وجسدته معاملات الرسول ﷺ .

الدكتور/ باخويا دريس (الجزائر)
Dr. Bakhouya Driss (Algeria)
أستاذ محاضر في القانون- الجامعة الإفريقية أدرار- الجزائر

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣-٣ مسؤولية القانون الدولي في حماية الفئات الدينية المستضعفة

العنوان: ضمانات حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي والفكر الإسلامي

السيرة الذاتيّة:

حاصل على دكتوراه في القانون الخاص بتلمسان- الجزائر،رئيس اللجنة العلمية بكلية الحقوق جامعة الجزائر، ورئيس تحرير مجلة القانون والمجتمع، عمل أستاذ مساعد للقانون الدولي والقانون التجاري والمرافعات بجامعة أدرار

الملخص:

ضمانات حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي والفكر الإسلامي بالرغم من أن القانون الدولي والفكر الإسلامي يفتقران إلى مفهوم واضح ومتفق عليه لمصطلح "الأقليات", إلا أن مختلف المواثيق الدولية الناظمة لحقوق الإنسان اجتهدت من أجل إيجاد الحلول المناسبة لحماية حقوق هذه الفئة, ووضع الآليات والتدابير الكفيلة بوضع هذه الحقوق موضع التطبيق, لا سيما إلزامية إدراجها في القوانين الداخلية للدول, واعتبارها من القضايا ذات البعد الدولي التي تستدعي التدخل الإنساني. الإسلام بدوره قام بحماية غير المسلم من خلال المساواة بينه وبين غيره من جهة, ومن خلال حماية خصوصياته من جهة أخرى, لدرجة أصبح معها تطبيق الشريعة الإسلامية في حد ذاته ضمانة لتمتع الأقليات بحقوقها على نحو يمكن معه القول بأن الحماية في ظل الشريعة الإسلامية أكثر فاعلية, ذلك أنها لا تترجم فعلياً في القوانين الداخلية فحسب, بل تكون مضمونة بموجب الدين والأعراف, وهي أقوى من القانون الدولي الذي يمتاز بانتهاك قواعده, وازدواجية معاييره.

الأستاذة/ خديجة جوادة (الجزائر)
Ms. Khedidja Djouada (Algeria)
باحثة دكتوراه- مقارنة أديان- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة- الجزائر

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣- ١ التعاليم الدينية وتعزيز القوانين الدولية لحقوق الانسان

العنوان: حرية الاعتقاد الجذور النظرية والقانونية

السيرة الذاتيّة:

- باحثة دكتوراه بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة – كلية أصول الدين- قسم العقيدة ومقارنة الأديان – تخصص مقارنة الأديان، ومتحصلة على مستوى الثالث في اللغة الانجليزية، من المركز المكثف للغات- الجزائر-
- صاحبة كتاب:" الفرق اليهودية – القراؤون – الفلاشا- الدونمه"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
- بحث " المسيح المخلص في الديانة اليهودية" ضمن موسوعة جماعية " موسوعة الجدل في علم الكلام"، دار ابن النديم، بيروت، ط١، ٢٠١٧

الملخص:

الحرية الدينية حق من حقوق الإنسان الطبيعة، التي تضمن له اختيار المعتقد الذي يريده، والحرية في ممارسة شعائر ذلك الدّين في السّر والعلانية، وقد أعلن عن حرّية الدين والمعتقد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، التي تضمنت أحكاما تتعلق بحق كل شخص في اظهار أو ممارسة دينه أو معتقده، وحرية إقامة وصيانة المؤسسات الخيرية والإنسانية، وحرية التعليم الدّيني، وممارسة الطقوس وغير ذلك، وعلى هذا الأساس يأتي هذا البحث كمحاولة لحل إشكالية حرية المعتقد في جذورها النظرية والقانونية، وهي إشكالية جمعت بين الشق الفكري النظري الديني و الشق القانوني، سنحاول من خلال هذه الورقة معالجة النقاط التالية:

١ .الجذور النظرية للحرية الدينية، واتناول فيه الحرية الدينية بين الفكر الغربي والإسلامي.

٢ .الجذور الدينية الخاصة بحرية الاعتقاد في المسيحية والإسلام، ويختص بدراسة الرؤية المسيحية المعاصرة إلى حرية الاعتقاد، وحرية الاعتقاد في الإسلام.

٣ .الاعتراف القانوني بالحرية الدينية، ويختص بالاعتراف القانوني بالحرية الدينية في بدايته الأولى وتطوره، وأثر ذلك على التشريعات الوطنية للبلدان سواء العربية والإسلامية أو الغربية.

٤ .الحرية الدينية حق من حقوق الإنسان الأساسية، ويتناول الحرية الدينية في الوثائق الدولية والإقليمية، وكذا الحرية الدينية في حالة حرب، وحرية الأجانب واللاجئين الدينية

الدكتور/ نوزاد الهيتي (العراق)

Dr. Nawzad Al-Hiti (Iraq)
أستاذ التنمية المستدامة والعلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد الدبلوماسي

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣-٣ مسؤولية القانون الدولي في حماية الفئات الدينية المستضعفة

العنوان: التعاون الدولي وخفض مستويات الفقر

السيرة الذاتيّة:

حاصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة بغداد بمرتبة الشرف الأولى، عمل استاذاً للاقتصاد بالجامعات في العراق وليبيا وقطر، وخبيراً للتعاون الدولي في مجلس التخطيط ومجلس الوزراء بدولة قطر، ويعمل حالياً مستشاراً للشؤون الاقتصادية وأستاذاً بالمعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية، ساهم في إعداد العشرات من الدراسات والتقارير الوطنية في مجالات التنمية المختلفة. كما شارك في أكثر من (٥٠) مؤتمر ومنتدى دولي، وله (٢٥) كتاباً منشوراً في مجالات التنمية والاقتصاد، ونشر له أكثر من (٨٠) بحثاً في الدوريات المحكمة، علاوة على أكثر من ١١٠ مقال علمي في المجلات المتخصصة والعامة، وأشرف وناقش العشرات من رسائل الماجستير والدكتوراه.

الملخص:

عمدت شكلت مسألة محاربة الفقر والحد من آثاره السلبية على مختلف المجتمعات لا سيما الفقيرة مثار اهتمام المنظمات الدولية والتي عقدت العديد من القمم العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، فمنذ القمة العالمية للبيئة والتنمية " قمة الارض" عام١٩٩٢وانتهاء بالقمة العالمية للتنمية المستدامة والتي تم فيها اعتماد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠،كان موضوع الحد من الفقر القاسم المشترك لجميع تلك القمم.

فقد أكدت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاجن ١٩٩٥م على جوانب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية من خلال تأكيدها على أهمية المعاملة المنصفة للأفراد والجماعات لاسيما الفئات الضعيفة، وتمخض عن هذه القمة عدة التزامات في مقدمتها القضاء على الفقر في العالم.كما خرجتالقمة العالمية الثانية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠٢ بخطة عمل جوهانسبرغ التي أكدت على أهمية التعاون الدولي والإقليمي في تخفيف وطأة الفقر بوصفه هدفاً مشتركاً لتحقيق التنمية المستدامة. كما شددت قمة ريو +٢٠ التي عقدت عام ٢٠١٢على ضرورة تسريع الجهود لتعزيز الدعم المالي من جميع المصادر ولا سيما للدول النامية ودمج المساعدة على التنمية والاستثمار الخاص بهدف القضاء على الفقر.

وتمخض عن القمة العالمية للتنمية المستدامة، المنعقدة بنيويورك في سبتمبر٢٠١٥أجندة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وهي خطة هدفها القضاء على الفقر بجميع أشكاله من خلال قيام الحكومات في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات الخمس عشر القادمة بتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى وصول جميع سكان العالم، أينما كانوا إلى مستوى أساسي من المعيشة يشمل توفير استحقاقات الحماية الاجتماعية للفقراء ولأشد الناس ضعفاً.

وبالرغم من النجاحات التي تحققت خلال الألفية الجديدة والتي تمثلت بانخفاض نسبة سكان العالم الذي يعيشون دون خط الفقر إلى النصف بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ من (٢٦,٣%) إلى (١٢,٧%)، غير أن الأوضاع ممكن أن تتفاقم في ظل أزمة الركود الاقتصادي وبطء النمو الاقتصادي التي تجتاح أغلب دول العالم لاسيما في وقت الأزمات المالية، فبالرغم من تخفيض عدد الفقراء تحت خط الفقر المدقع إلى حوالي (٨٨٠) مليون شخص خلال السنوات العشر الماضية، إلا معدلات الفقر النسبي بدأت ترفع في أغلب الاقتصادات المقدمة والناشئة نتيجة لفقدان الملايين من الاشخاص لفرص العمل نتيجة لتصاعد حدة الانكماش الاقتصادي وتجاوزت البطالة في بعض دول اليورو ١٠% ووصلت في بعض مناطق العالم إلى أكثر من ١٥% لاسيما في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على الدور الذي لعبه التعاون الدولي الإنمائي في تقليل معدلات الفقر خلال الفترة التي شهدتها الأهداف الإنمائية للألفية(٢٠٠٠-٢٠١٥)، وبيان أهم التحديات التي ستواجه العالم في تحقيقالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠المعني بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله بما فيه الفقر المدقع. وتقديم المقترحات والآليات التي يمكن تساعد المجتمع الدولي في توفير مستوى معيشي لائق للفئات المحتاجة لاسيما في الدول الأقل نمواً.

الدكتور/ خضير عباس النداوي (العراق)
Dr. Khudair Abbas Al-Nadawi (Iraq)
أستاذ - الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية- بغداد

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-٢ الحقوق الفردية والمصلحة العامة

العنوان: حق العمل وتأثيره على خفض الفقر في الدول العربية (بين الشرائع السماوية والقوانين الوضعية)

السيرة الذاتيّة:

بكالوريوس /كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية (١٩٧٨- ١٩٧٩)،بكالوريوس لغة انكليزية/ كلية اللغات /جامعة بغداد (٢٠٠٠-٢٠٠١)، ماجستير اقتصاد دولي / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد(١٩٨٧-١٩٨٨)،دكتوراه اقتصاد دولي /جامعة سانت كلمنتس البريطانية / فرع العراق (٢٠١٠-٢٠١١).

الجهد العلمي: أنجزت (٧) كتب علمية ونشر لي كتاب باللغة الانكليزية عن مبادئ اقتصاديات النفط في ألمانيا عام ٢٠١٣ ونشر لي الكتاب الموسوم: الإستراتيجية النفطية الاميركية في دول حوض قزوين في الأردن عام ٢٠١٤ ونشر لي كتاب مشترك مع السيد محمد غسان الموسوم :دور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد التركي بعد عام ٢٠٠٢ في الأردن في ٢٠١٥. ونشر لي كتاب مشترك مع السيدة ريام علي حسين الاكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكتين بعد عام ٢٠٠٥ وإثرها على أسعار النفط في الأسواق الدولية في الأردن عام ٢٠١٧ ولدي ثلاث كتب منهجية مُنجزة باللغة الانكليزية وتّدرس في مرحلتي البكالوريوس والماجستير في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين. وشاركت في (١٥) مؤتمر علمي وسبق وان ناقشت وأشرفت على (١٦) رسالة ماجستير، ونشر لي (٧٧) بحثا علميا ومقالة متخصصة داخل العراق وخارجه، ونشر لي (٤٠) مقالة صحفية داخل العراق.

الملخص:

تضمن البحث الموسوم { حق العمل وتأثيره على خفض الفقر في الدول العربية }، المقدمة، وثلاثة مباحث والخاتمة. وقد أستعرض المبحث الأول الإطار ألمفاهيمي، وبخاصة العمل، الفقر، الفقر متعدد الإبعاد وصلة ذلك بمفاهيم النمو، والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وتناول المبحث الثاني، العمل في الأديان السماوية الثلاث والقوانين الوضعية، ابتداءً من اهتمام الديانة اليهودية بالعمل، وحض الدين المسيحي عليه، فيما انفرد الإسلام برؤية سامية لموضوع العمل، إذ تكررت كلمة "العمل" في القران الكريم لـ(٣٠٦) مرات، وإن كانت بصيغ مختلفة،وبعد ١٤٠٠ سنة من رسالة الإسلام، تزايد الاهتمام بحق العمل على الصعيد الدولي ابتداءً من دستور منظمة العمل الدولية ١٩١٩، و ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. فيما شاع استخدام حق العمل في قوانين الدول العربية كافة، لاسيما في الجزائر، ومصر، والعراق،وقطر والأردن. فيما تطرق المبحث الثالث إلى مؤشرات الفقر في التركيبة السكانية في الدول العربية لعام ٢٠١٥،بالتركيز على إجمالي عدد السكان، ومجموع القوى العاملة ونسبة نمو السكان، ومعدلات البطالة، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتعليم وتأثير ذلك على الفقر المتعدد الإبعاد. واختتم البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

الدكتور/ أرحيم سليمان الكبيسي (العراق)
Dr. Arheem Sulaiman Al-Kubaisi (Iraq)
أستاذ القانون العام

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-٣ مظاهر انتهاك الحريات الشخصية للأفراد والجماعات

العنوان: انتهاك حقوق الإنسان في دول العالم الثالث وضمانات الحد منها

السيرة الذاتيّة:

أستاذ القانون العام- و النائب السابق لعميد كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون _ الجامعة الاسلامية العالمية _ عمان _ الأردن- عراقي.

رئيس قسم القانون العام بكلية القانون _ جامعة المرقب _ ليبيا _ عام ٢٠٠٣

. خريج كلية الحقوق بجامعة بغداد ١٩٦٧ بتقدير جيد جداً.

. حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الإداري من جامعة القاهرة ١٩٨٦ بمرتبة الشرف.

. حاصل على جائزة أحسن الرسائل العلمية في القانون العام لسنة ١٩٨٦.

الكتب المؤلفة والتي في طريقها للنشر :

١ _ حرية الإدارة في سحب قراراتها _ دراسة مقارنة في النظم الفرنسية والمصرية والعراقية.

٢ _ القانون الدستوري والنظم السياسية.

٣ _ مبادئ الإدارة العامة.

٤ _ حقوق الانسان.

٥ _ القانون الدولي العام.

٦ _ التنظيم الدولي.

الملخص:

عمدت حقوق الإنسان والحريات من القضايا ذات الاهتمام البالغ، لأنها ذات وظيفة خطيرة ربما لا يعيها بعض الناس، وذلك لأنها تتعلق بإنسانية الإنسان وآدميته في حد ذاته، بالإضافة الى ان هذه الحقوق هي حقوق في مواجهة سلطة الدولة، ومدى خطورة الممارسات التي تقوم بها أنظمة الحكم وبشاعة الإنتهاكات ضد الإنسان وحرياته.

إن الوعي بحقوق بحقوق الإنسان ينطوي على ضرورة بالغة، من أجل الإلتزام بهذه الحقوق وتعزيزها، وخلق بيئة واعية يتشكل من خلالها رأي عام يرفض إنتهاكات هذه الحقوق أو الإنتقاص منها، في ظل أي ظرف من الظروف وتحت أية ذريعة مهما كانت.

إن الصورة التي عليها حقوق الإنسان في الوقت الحاضر، تشير الى إزدياد في إنتهاك هذه الحقوق. إزدياداً من حيث النوع ومن حيث الكم، وان الأنظمة السياسية لم تحترم حتى القواعد القانونية التي أصدرتها من ناحية، كما لم توفر إحتراماً للشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي ألزمت نفسها بها. الشريعة الإسلامية رسخت حقوق الإنسان لأربعة عشر قرناً من الزمان، وترفض العقوبات الجماعية من تهجير وقتل.

إن تقارير منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مليئة بالوقائع والصور المفزعة للمعاناة والبؤس والقهر والاضطهاد ناهيك عن القتل الجماعي والتهجير القسري والحط من كرامة الإنسان، والتي يعاني منها الفرد العربي المجرد من كل سلاح ومن كل ضمانة للحد من هذه الإنتهاكات.

هذا الأمر يستوجب وجود قواعد قانونية عادلة وقضاء نزيه ينتصر لمن به ظلامة، وقبل هذا وذاك ضمير حي لا يسكت على ضيم.

دالتان إثنتان ستكونا محور هذه الورقة :

الأولى : مجال إنتهاك حقوق الإنسان الأساسية والنتائج المترتبة على ذلك.

الثانية : الضمانات القانونية لحماية حقوق الإنسان.

الشيخ/ محمد بن سعيد المعمري (سلطنة عمان)
Sheikh Mohammed Al Ma'amari (Sultanate of Oman)
المستشار العلمي لوزير الأوقاف والشؤون الدينة سلطنة عمان

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-١ موقف الأديان من التطرف والإرهاب

العنوان: خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي
ودور المؤسسات في دول الخليج العربية في مكافحته والتخفيف من آثاره

السيرة الذاتيّة:

- حاصل على بكالوريوس علوم شرعية من سلطنة عمان عام١٩٩٦، وعلى ماجستير العلوم الإسلامية ودراسات الشرق الأوسط في المملكة المتحدة جامعة أدنبرة عام ٢٠٠٣، وطالب دكتوراه بجامعة تيوبنغن بجمهورية ألمانيا الاتحادية منذ عام ٢٠١٠ بكلية الفلسفة، وحاصل على ماجستير الدراسات الاستراتيجية للأمن والدفاع الوطني عام٢٠١٧.
- يعمل مستشارا علميا لوزير الأوقاف والشؤون الدينة سلطنة عمان، خصوصا في مجالات حوار الأديان والتسامح.
- مؤسس مشروع (رسالة الإسلام) لتعزيز قيم الحوار والتسامح في العالم، والذي زار ١١٤ مدينة في ٣٢ دولة حول العالم.

الملخص:

بقدر ما تمنح التقنيةُ البشر فرصا للتواصل وتسهيل متطلبات الحياة فإنها في الوقت ذاته تفرز تحديات؛ وبين الفرص والتحديات مساحة تتيح للدول والأفراد السعي للمحافظة على الحقوق العامة واحترام القوانين.

ومن صور التقنية المؤثرة اليوم برامج التواصل الاجتماعي، والتي تتطلب وجود التوازن في التنازع بين حق الإنسان في التواصل والتعبير وحق غيره في المبادئ نفسها، وسط فضاء مفتوح تمارس فيه خطابات متعددة الاتجاهات والأهداف، من قبل فاعلين يملكون اختلافات ومتشابهات؛ وهذا جميعه يعكس مدى تعقد التوازن المطلوب ودور المؤسسات والأفراد في ممارسته وتعزيزه.

المحاور الرئيسية:من واقع تلك الرؤية والملابسات، تحاول الورقة:

دراسة خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي، من حيث وجوده وانتشاره وتحديد دوافعه وآثاره.

وقد قام الباحث، للوصول إلى أهداف الورقة، بالتعريف بخطاب الكراهية والإطار القانوني والتشريعي في التعامل معه، ومدى كفايته للحد منه مع متطلب حماية الحريات والحقوق الفردية. وإبراز جهود المؤسسات المعنية في دول الخليج للتعامل مع خطاب الكراهية وآثاره، وعمل استطلاع رأي إلكتروني بشأن خطاب الكراهية، وصولا إلى وضع الاستنتاجات والتوصيات.

السيد/ يوسف العفيفي (سلطنة عمان)
Mr. Youssef AlAfifi (Sultanate of Oman)
نائب رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣-٣ مسؤولية القانون الدولي في حماية الفئات الدينية المستضعفة

السيرة الذاتيّة:

- ليسانس حقوق (جامعة بيروت العربية)
- وزير مفوض بوزارة الخارجية
- قائم باعمال بسفارة السلطنة في روما للفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٢
- رئيس لفريق خبراء مكافحة الاتجار بالبشر في اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر في سلطنة عمان
- عضو في لجان وطنية ومنها مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة ومكافحة الفساد
- المشاركة في إعداد التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان
- شارك في إعداد قانون مكافحة الاتجار بالبشر
- شارك في وضع الميثاق الخليجي لحقوق الإنسان

الأستاذ الدكتور/ محمد السماك (لبنان)
Dr. Mohammed Al-Sammak (Lebanon)
مفكر إسلامي- وأمين سر الفريق العربي للحوار الاسلامي – المسيحي وأحد مؤسسيه- بيروت

الجلسة العامة الثالثة

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية)

العنوان: حقوق الإنسان بين الشرعة الدولية والشريعة الاسلامية

السيرة الذاتيّة:

مواليد بيروت، لبنان، حامل شهادة الدكتوراه من الجامعه الاميركية-اللبنانية في بيروت، أمين عام اللجنة الوطنيه الاسلاميه –المسيحيه للحوار في لبنان، امين عام القمه الروحيه الاسلاميه في لبنان، عضو مجلس رؤساء منظمة الدين من اجل السلام-نيويورك، عضو مجلس ادارة مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز للحوار-فيينا- حائز على اوسمة تقدير من ايطاليا-الاردن-الفاتيكان، مؤلف ٢٨ كتابا.

الملخص:

تقدم الورقة بحثاً مقارناً في موقع الانسان وحقوقه وكرامته في الشريعة الاسلامية، وفي الشرائع الدولية التي أقرتها الأمم التحدة. وتبين أين التقت الشريعة مع الشرعة وأين تباينتا.

ولعل أهم موقع التقاء هو حول مبدأ الكرامة الانسانية. فالشريعة الاسلامية تؤكد على مبدأ عام وأساسي، وهو ان الانسان مكرّم لذاته الانسانية. وانه تكريم من الله تعالى للانسان الذي استخلفه في الأرض. وهذه الخلافة ليست لقوم دون قوم، أو لمؤمنين دون غير المؤمنين، ولكنها للانسان بالمطلق. وكذلك الكرامة، فانها للذات الانسانية بصرف النظر عن لونه أو عنصريه أو ثقافته، وحتى بصرف النظر عن إيمانه أو عدم إيمانه.

وتؤكد على هذه الأسس الشرائع الدولية، وفي مقدمتها وثيقة حقوق الانسان (١٩٤٨)، كما تبين هذه الورقة.

إلا ان الورقة تشير الى المبادرات الدولية لحماية هذه الحقوق، أولاً من خلال ربطها بالتنمية والديموقراطية (مؤتمر فينا ١٩٩٣). ومعنى ذلك التأكيد على نوعين من الحقوق : سياسية -مدنية، واجتماعية – اقتصادية. وتفصّل الورقة المعاني والمبادئ التي أكدت عليها الوثيقة. ثم تجري مقارنة مع المعاني والمبادئ التي قالت بها الشريعة الاسلامية (مؤتمر القاهرة ١٩٩٠) والتي تتناول حقوق الانسان الفرد، وحقوق الجماعة (المجتمع)، وحقوق الله.

تقدم الورقة، أمثلة للمقارنة، منها موضوع حق الحياة وحق العقاب بالإعدام.

وتتناول الورقة موضوع حقوق الأقليات، رغم ان تعبير الأقليات ليس متداولاً في ثقافة الاجتماع الاسلامية، وان التعبير المتأصل هو الجماعة.

وتقارن الورقة بين ما نصت عليه وثيقة الأمم التحدة : الاعلان العالمي لحقوق الأقليات – ١٩٩٣، وخاصة لجهة حماية الهوية العنصرية (الاثنية) ثقافياً ولغوياً، وحماية العقيدة الإيمانية لأي جماعة في أي دولة، وما أقرته الشريعة الاسلامية باعتبار ان التعدد ثقافياً وعنصرياً ودينياً قائم ومستمر بإرادة الله، حتى يوم القيامة. وانه لا إكراه في الدين، وان الله وحده يحكم بين الناس فيما كانوا فيه يختلفون، وان معنى ذلك "حرية الضمير" التي لم تعرفها المجتمعات المتقدمة إلا مؤخراً.

كذلك تعالج الورقة موضوع حقوق المرأة تحديداً بين الشرعة الدولية والشريعة الاسلامية. وتشير الى التباينات في مقاربة هذا الموضوع. وتقدم صورتين متقابلتين حول حالة المرأة في المجتمعات الغربية من جهة، وفي المجتمعات الاسلامية من جهة ثانية.

كما تتناول حقوق الطفل في الشريعة الاسلامية، وفي الشرعة الدولية (١٩٩٠)، والاختلافات بينهما حول قضية التبني، وكذلك حول قضية "حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين".

وترسم الورقة خطاً فاصلاً بين ما تقول به الشريعة الاسلامية وبين العادات والتقاليد في بعض المجتمعات الاسلامية.

وتنتهي الورقة الى الإقرار بأن هناك اختلافات بين الشرعة الدولية والشريعة الاسلامية، الا انها اختلافات تنافسية حول احترام الانسان فرداً وجماعة.

السيد/ حبيب أفرام (لبنان)
Mr. Habib Afram (Lebanon)
مستشار فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لشؤون الحوار بين الأديان

المحور الأول: حقوق الإنسان في الأديان (الرؤية والمفهوم)

١-٣ حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية

السيرة الذاتيّة:

محاضر و خبير في وضع المسيحيين في الشرق الأوسط

- مستشار فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لشؤون الحوار بين الأديان والحضارات.
- رئيس الرابطة السريانية في لبنان -١٩٨٤ – للوقت الراهن
- الأمين العام لاتحاد الرابطات المسيحية في لبنان. ١٩٨٠ – للوقت الراهن
- رئيس الاتحاد السرياني العالمي. ١٩٩٩ - ٢٠٠٠
- الأمين العام اللقاء المسيحي المشرقي ٢٠١٣ – للوقت الراهن

الإنجازات :

- وسام مار افرام السرياني من البطريرك زكا الأول عيواص
- عضو اتحاد الكتّاب اللبنانيين
- مؤلف ل ٣ كتب شعر عربي :
  ١ - " الحرب أن... "
  ٢ - "متى كان وطناً متى كانت حبيبة"
  ٣ - "اقرأ فصلاً عن عصرها"
- كتاب " مسيحيو الشرق - خيار البقاء وإرادة الرجاء- دار سائر المشرق ٢٠١٣

الأستاذ السيد/ جورج أبوالزلف (الأمم المتحدة)
Mr. George Abualzulof (United Nations)
مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية

حلقة نقاشيّة عامة

تفعيل القيم الدينية لتعزيز القوانين الدولية لدعم حقوق الانسان

العنوان: تجربة المفوضية السامية لحقوق الانسان في العمل مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية: مبادرة "الايمان من أجل الحقوق" نموذجاً

السيرة الذاتيّة:

- يحمل أبو الزلف درجة الماجستير في حقوق الطفل من جامعة فرايبورغ ومعهد حقوق الطفل في سيون - سويسرا.
- عمل أبو الزلوف مديرا عاما للدفاع عن الأطفال بصورة دولية / قسم فلسطين لمدة ١٠ سنوات، وكأخصائي الأطفال في اليونيسف في اليمن لمدة خمس سنوات، قدم خلالها المساعدة التقنية لشركاء اليونيسف في ليبيا والعراق ولبنان في وضع آلية لرصد حقوق الطفل بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل وكذلك في استعراض بعض التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في المنطقة وفي إعداد التقارير القطرية المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل. وكتب العديد من الأبحاث والمقالات حول الأطفال المحرومين من حريتهم في نظم التمييز المؤسسي، وفرض عقوبة الإعدام على الأحداث، وتعذيب الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو مدرب معروف في مجال قضاء الأحداث ومتخصص في الإصلاح التشريعي.
- منذ عام ٢٠٠١، لعب أبو الزلوف دورا رئيسيا في العديد من الأحداث الدولية. في عام ٢٠٠٢، مثل منظمة المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مخاطبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال (أونغاس). في عام ٢٠٠٥، وعمل أيضا كعضو في اللجنة التوجيهية للتحالف لوقف استخدام الأطفال في الحروب، لندن. عضو لجنة الصياغة / التوجيه للمؤتمر الدولي المعني بالعنف ضد الأطفال: مواجهة حقائق تزوير المستقبل. ديسمبر ٢٠٠١، فنلندا التي نظمتها المنظمة. وهو حاليا عضو في الجمعية العامة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، جنيف، سويسرا.
- أبو الزلف مدافع عن حقوق الإنسان يتمتع بخبرة تزيد على ٢٠ عاما في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويشغل أبو الزلف حاليا منصب رئيس المركز الإقليمي للتدريب والتوثيق التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في قطر، وكان سابقا يشغل منصب ممثلا قطريا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن.

الملخص:

في عام ٢٠١١، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان أربع ورش عمل إقليمية في أوروبا (فيينا، ٩-١٠ شباط / فبراير ٢٠١١)، وأفريقيا (نيروبي، ٦-٧ نيسان / أبريل ٢٠١١)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ٦-٧ تموز / يوليه ٢٠١١) سانتياغو دي شيلي، ١٢-١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١)i. انطلاقا من تعزيز النقاش بشأن التحريض على الكراهية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كان الهدف من سلسلة ورش العمل التي عقدها الخبراء، هو تحقيق فهم أفضل للأنماط التشريعية والممارسات القضائية فيما يتعلق بمفهوم التحريض القومي أو العنصري أو الديني مع ضمان الاحترام الكامل لحرية التعبير على النحو المبين في المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ من أجل التوصل إلى تقييم شامل لحالة تنفيذ حظر التحريض بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتحديد الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها على جميع المستويات.

وفي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، نظمت المفوضية اجتماعا ختاميا للخبراء في الرباط، كان بمثابة تتويج لهذه العملية، جمعت فيه استنتاجات وتوصيات ورش عمل الخبراء وأسفرت عن اعتماد خطة عمل الرباطii بشأن حظر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.

وعندما اعتمدت خطة عمل الرباط قبل أكثر من خمس سنوات، كانت بداية جريئة في توضيح مسؤوليات حقوق الإنسان لعدد من الجهات الفاعلة، ولكن مع التركيز بشكل خاص على الزعماء الدينيين. كان هذا التحول الأول الذي أسس لمجموعة من الحوارات العامة بين الأديان وإلى صياغة محددة لثلاث مسؤوليات أساسية: يجب على الزعماء الدينيين الامتناع عن استخدام الرسائل التي قد تحرض على العنف، ويجب عليهم التحدث بحزم وبسرعة ضد خطاب الكراهية، ويجب أن يكون واضحا لديهم أن العنف لا يمكن تبريره بالاستفزاز المسبق.

الأستاذة/ نيفين ملك (مصر)
Ms. Neven Malek (Egypt)
محامية وحقوقية مصرية، ورئيس العلاقات الدولية في مركز الدوحة لحرية الإعلام

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-٢ التسامح الديني ونبذ ظاهرة التعصب وازدراء الأديان

العنوان: الحرية الدينية ونبذ ظاهرة التعصب وازدراء الأديان

السيرة الذاتيّة:

محامية وحقوقية مصرية، ورئيس العلاقات الدولية في مركز الدوحة لحرية الإعلام، عملت فى مجال المحاماة لما يقارب ١٥ عاما منذ تخرجها من كلية الحقوق جامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٩٩٩م، وعملت مديرة للرصد والمناصرة، وهي كذلك عضو جمعية القانون الدُّولي، وعضو المجلس القومي المصري للعدالة والمساواة. وهي معروفة بمواقفها المبادئية المدافعة عن حقوق الإنسان، ودافعت عن حقوق المصريين في التعبير عن الرأى والوصول للمعلومة وممارسة الديمقراطية، وشغلت منصب أمين المرأة لحزب الوسط لمنطقة وسط وشمال القاهرة، وكانت عضو المكتب الإعلامى وعضو فى جبهة الضمير المصرية، وانشغلت قبلها بالعمل الإجتماعى والإنسانى من خلال منظمات العمل المدنى،من بينها جمعية المحبة القبطية وجمعية السلام في مصر.

الملخص:

قامت الأسس الأولى لفكرة التسامح الديني في سائر المجتمعات القديمة، انطلاقاً من مبدأ (الحق في العبادة). وما من مجتمع قديم عرفه الشرق؛ إلا وتضمنت تشريعاته الدينية والاجتماعية التأكيد على هذا الحق؛ ولذا ارتبطت منظومة القيم الاجتماعية لاعلى احترام هذا الحق وحسب؛ بل وتحويله إلى أساس متين من أسس التعايش الاجتماعي.

هذا هو الحال بكل تأكيد في الإمبراطوريات والدول الكبرى التي تعاقبت على المنطقة: الآشوريون، المصريون، اليونانيون، الرومان، الفرس، العرب. ويبدو لي، أن (الخزّان التاريخي) الذي نشأت فيه منظومة الرموز والمعتقدات والشعائر والطقوس الدينية في الشرق، كان مترعاً بروح التعايش والتسامح والتغاضي عن الاختلاف في المعتقد الديني، ومنع تحويله إلى (موضوع للتوتر الاجتماعي). ولأن حضارات المنطقة هي التي شكلت هذا الخزّان التاريخي، وراحت كل الأمم ترتوي منه على امتداد قرون دون صراع أو قتال أو ازدراء، فقد تجذّرت قيم التسامح الديني. وقد يكمن المعنى الحقيقي لهذا التصوّر في وجود (تماثلات) في الشرائع الأولى وتصوّراتها للآلهة والبشر والكون والموت والحياة.

يقترح هذا البحث إعادة بناء فكرة (حق الحرية الدينية) انطلاقاً من وجود إطار تاريخي ناظم، تميزّت به الشرائع الكبرى (من مسلة حمورابي في بلاد الرافدين، مروراً بمبادئ اخناتون التوحيدية في مصر، وانتهاء بالتشريعات الديمقراطية في أثينا، فهي مجتمعة ضمنت كرامة وحق الفرد في المعتقد، وحرّمت على أي فرد القيامبأي اعتداء على (معتقد) أو (شعائر وطقوس) لفرد آخر.

وفي هذا السياق هناك ثلاثة محاور أساسية يتناولها البحث.

المحور الأول: ويتناول الكيفيّة التي ظهرت فيها أولى منظومات (التعايش الديني) في مجتمعات الشرق، وهي منظومات جاءت الأديان الثلاثة الكبرى، اليهودية، والمسيحية والإسلام، للتأكيد عليها بقوة النصوص المقدّسة والفقهية. بكلام آخر، يرى البحث أن الأساس القديم لهذه المنظومة يؤكد أن الأصل فيها هو التعايش والتسامح وتحريم (الاعتداء على المعتقد) وليس الصراع والتوتر أو الإزدراء.

المحور الثاني : ويتناول ظروف (تفككّ) هذه المنظومة وتآكلها. وفي هذا النطاق يلاحظ البحث أن التاريخ البشري عرف (موجتين) تصارعتا حول هذه المنظومة. الموجة الأولى : ويمكن تسميتها ب(موجة التنوير) الموجة الثانية : هي التي يمكن تسميتها ب(موجة الظلام).

المحور الثالث: استرداد منظومة القيم الأولى للتعايش والتسامح الديني.ويتناول هذا المحور الآليات التي تسمح لمجتمعاتنا بإعادة بناء ناظم جديد يمنع ويعيق أي محاولة للدفع بها في هاوية الصراع الديني.

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم أحمد الكاروري (السودان)
Dr. Ibrahim Ahmed Al-Karouri (Sudan)
الأمين العام لهيئة علماء السودان- أستاذ الشريعة والقانون- جامعة أم درمان

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣- ١ التعاليم الدينية وتعزيز القوانين الدولية لحقوق الانسان

العنوان: التقارب الكوني وتعزيز المشتركات الإنسانية من غياب الجغرافيا إلي حضور القيم (قراءة في ضوء الهدي القرآني ونصوص القانون)

السيرة الذاتيّة:

أستاذ الشريعة والقانون- جامعة أم درمان الإسلامية نائب مدير جامعة أم درمان الإسلامية / عميد كلية الشريعة والقانون – جامعة أم درمان الإسلامية.
الأمين العام لهيئة علماء السودان./ عضو مجمع الفقه الإسلامي. / عضو مجلس الرقابة لبعض المؤسسات المالية.
من الإنتاج العلمي والمؤلفات:
(النص القرآني بين الفهم والتفسير والتأويل),(منهجية الاستدلال في الخطاب السياسي),(تزكية النفس المفهوم والتجليات),(حرمة دماء المسلمين – دراسة في قيم الهداية ومنازع العدوان),(قواعد التكفير – قراءة في الدوافع وتحديد للضوابط),(الأمن الفكري – إطار مقاصدي).

الملخص:

تسير الحياة وفق تجلياتها الحضارية في هذا العصر نحو مقاصد كلية إنسانية تتجاوز المحددات والقيود المتوارثة, وتفتح آفاقاً جديدة نحو العمل الإنساني المشترك, ووفق الأصول والمنطلقات التي تمثل ممسكات للوحدة الإنسانية, إن التقارب الكوني يبدو وكأنه يستحث من زاوية آخرى التقارب الإنساني وفق منظومة قيمية شاملة, والعالم يسير الآن متجاوزاً الجغرافيا, يستنهض في الإنسان أن يعيد إنتاج العلاقات وفق الآفاق الإصلاحية والعمرانية لهذا الكون الذي تقارب حتي صار كأنه إقليماً واحداً تتشكل فيه المكونات والمناخات لا لتصنع الحواجز والمعوقات وإنما لإبراز الإبداع الكوني والتعدد الإيجابي وهذا ما نجده واضحاً من خلال القراءة التدبرية للنص القرآني. أتت هذه الورقة البحثية شاملة للمحاور الآتية:
أولاً: مفهوم التقارب الكوني ونسقية القيم, وذلك بالتعريف بماهية التقارب الكوني من خلال المنظور الإستراتيجي القرآني الشامل ثم النظر إلي نسقية القيم الهادية والمرشدة التي تزاوج بين أقدار التطور ومسالك الهداية والإصلاح.
ثانياً: القرآن الكريم وأسئلة العمران الكوني, وذلك للنظر في النص القرآني برحابته وسعته وقداسته وفعالية نصوصه وتجدد معانيه, ثم النظر إلي الموجهات الربانية لتحقيق مقاصد الخلق إعماراً وتنمية.
ثالثاً: القرآن الكريم والوحدة الإنسانية (جدلية التعاون والإصطراع), وذلك للإحاطه بمقاصد القرآن الكريم في تحقيق الوحدة الإنسانية أمناً وإستقراراً ونقض بعض النظريات المعاصرة التي تنزع إلي التكريس لمبدأ صدام الحضارات وإصطراعها. ثم الخاتمه والتي تضمنت النتائج و التوصيات.

الدكتور/ الزين تيراب إسماعيل محمد (السودان)
Dr. Elzein Teirab Ismaeil Mohammed (Sudan)
أستاذ مساعد – كلية الشريعة والقانون – جامعة أم درمان الإسلامية

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣- ١ التعاليم الدينية وتعزيز القوانين الدولية لحقوق الانسان

العنوان: حماية حقوق الإنسان أثناء الحروب والنزاعات المسلحة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

السيرة الذاتيّة:

دكتوراه في الفقه المقارن – جامعة أم درمان الإسلامية.

من الإنتاج العلمي والمؤلفات:

- القانون البحري والجوي.
- القانون الدولي الإنساني.
- قانون العلاقات الدولية
- العمليات الفدائية في الشريعة والقانون
- القانون الدولي الإنساني

الملخص:

بالرغم من أن الحرب هي مجال وبيئة مناسبة وصالحة لانتهاكات حقوق الإنسان إلا أن الدين الإسلامي والتشريعات الدولية ممثلة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضعت قواعد راسخة تعمل على التخفيف من قساوة الحروب والحد من آثارها وويلاتها عن طريق تقييد وسائل القتال وحماية الأشخاص والأعيان في ظروف الحرب. ومع أن القانون الدولي الإنساني هو القانون المختص في ظروف الحروب إلا أن الواقع يثبت أن هنالك حاجة إلى أن يطبق أيضاً القانون الدولي لحقوق الإنسان أحياناً جنباً إلى جنب مع القانون الدولي الإنساني لأجل تعزيز حماية حقوق الإنسان في ظروف النزاع المسلح بحكم أن القانونين يختصان في أصليهما بحماية حقوق الإنسان سواءً في ظروف السلم كما في القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو في وقت الحرب كما في القانون الدولي الإنساني. لذلك تعمل الورقة على معالجة موضوعها وفق المحاور التالية:

المحور الأول: منهج الإسلام في حماية حقوق الإنسان أثناء الحرب. والذي يتناول رؤية الإسلام للحرب كضرورة من أجل المدافعة عن الحقوق، وممارستها بأخلاق تلتزم بعدم تجاوز الحد في المدافعة إلى العدوان المتمثل في التمثيل بالقتلى أو استهداف غير المحاربين أو انتهاك الحرمات حتى وإن كان في ذلك مجاراة للأعداء.

المحور الثاني: التطبيق المشترك لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأثره في تعزيز حماية حقوق الإنسان. والذي يشتمل على طبيعة قواعد القانون الدولي الإنساني الملزمة ومدى فاعلية آليات تطبيق هذه القواعد. والحدود التي يطبق فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان ومدى فاعلية تطبيق القانونين المتزامن في حماية حقوق الإنسان.

المحور الثالث : المقارنة بين قواعد العمل الإسلامي والدولي في مجال حماية حقوق الإنسان ضمن حدود النزاعات المسلحة. حيث يظهر من خلاله مستوى التوافق والتمايز بين قواعد الشريعة الإسلامية الحمائية لحقوق الإنسان في الحروب وقواعد القانون الدولي

الدكتور/ كمال توفيق خطاب (الأردن)
Dr. Kamal Tawfiq Khatab (Jordan)
أستاذ فلسفة الاقتصاد الإسلامي- كلية الشريعة- جامعة الكويت- أردني * الكويت

المحور الثالث: قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

٣-٣ مسؤولية القانون الدولي في حماية الفئات الدينية المستضعفة

العنوان: التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في الإسلام والقانون الدولي

السيرة الذاتيّة:

دكتوراه فلسفة في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية

- أستاذ زائر في جامعة الكويت / كلية الشريعة / للعام الدراسي ٢٠١٢- حتى الآن
- وكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية / جامعة المدينة العالمية / ماليزيا ٢٠١٠-٢٠١٢
- رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك ٢٠٠٥-٢٠٠٧م.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حقوق المستضعفين في الأرض ومدى توافق القانون الدولي مع الإسلام في تحقيق التنمية المستدامة وخفض مستويات الفقر، وتخفيف آلام المعذبين في الأرض. وللوصول إلى هذا الهدف يعرض البحث أهم الحقوق الإنسانية التي كفلتها الشرائع والقوانين الدولية ومن ثم يعرض مستويات الفقر والتنمية المستدامة ومدى التوافق والاختلاف بين القوانين الدولية والديانات السماوية في هذه الجوانب الإنسانية. ويخلص البحث إلى وجود قواسم مشتركة بين القوانين والديانات، غير ان التفاوت الكبير هو في تطبيق القوانين والالتزام بالتعاليم الدينية، وبناء على ذلك يوصي البحث بضرورة إعادة النظر في الأدوات والآليات المعمول بها دوليا، بحيث يتم التوصل إلى آليات وأجهزة أكثر عدالة ورحمة وحفظا لحقوق الإنسان.

مشكلة البحث : بالرغم من تزايد معاناة الأقليات في معظم دول العالم وتزايد أعداد اللاجئين والمشردين، وتزايد مستويات الفقر والمجاعة وانخفاض مستويات التنمية المستدامة، فإنه لا تبدو بوادر حلول عملية للحد من هذه المعاناة، وتعجز القوانين الدولية حتى الآن عن إيجاد آليات تسوية دولية تعمل على وقف التدهور في النزاعات أو إيقاف الحروب أو الاضطهاد السياسي والديني.. وبناء على ذلك يحاول هذا البحث إيجاد آليات جديدة للتسوية والتهدئة شرعا وقانونا بما يحد من المعاناة ويحفظ للإنسان الحد الأدنى من حقوقه الأساسية.

المهندس مروان الفاعوري (الأردن)
Engineer/ Marwan Al-Faouri (Jordan)
أمين عام المنتدى العالمي للوسطية

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-١ موقف الأديان من التطرف والإرهاب

السيرة الذاتيّة:

- بكالوريوس هندسة مدنية.- جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية ١٩٨٠.
- أمين عام المنتدى العالمي للوسطية.
- مستشار في رئاسة الوزراء.
- مستشار لأمين عمان.
- أمين عام مساعد في وزارة البلديات.

الهيئات والعضوية:

- مؤسس المنتدى العالمي للوسطية ومنتدى الوسطية للفكر والثقافة في الأردن.
- عضو مؤسس لرابطة كتاب التجديد في الأردن.
- مؤسس حزب الوسط الإسلامي.
- مؤسس في جبهة العمل الإسلامي وعضو مجلس الشورى السابق فيه.
- عضو الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين.
- عضو مجلس أمناء جامعة البلقاء.
- عضو مجلس كلية الشريعة في الجامعة الأردنية.
- عضو لجنة الحوار الوطني- رئيس لجنة قانون الأحزاب.

محمد عبد الرحمن أنواري (بنغلاديش)
Dr. Mohammed Abdul Rahman Anwari (Bangladesh)
عميد كلية أصول الدين والدراسات الإسلامية، كوشتيا، بنغلاديش

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-١ موقف الأديان من التطرف والإرهاب

العنوان: موقف الأديان من التطرف والإرهاب ومدى الاستفادة منه في حل قضية روهينغا المسلمين في بورما

السيرة الذاتيّة:

- دكتوراه ، مع الامتياز، ١٩٩٩م، في موضوع : منهج الدعوة والدعاة في القرآن الكريم وتطبيق ذلك في المجتمع الحديث، من قسم الدعوة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية (الحكومية)، كوشتيا، بنغلاديش، تحت إشراف : الأستاذ الدكتور يوسف صديق، (من متخرجي جامعة أم القرى بمكة المكرمة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه،وفوست دكتوراه من جامعة هارفرد بإمريكا والأستاذ بقسم الدعوة، الجامعة الإسلامية، كوشتيا بنغلاديش سابقا، وفي جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة حاليا)
- الماجستير الفلسفي (M.Phil.) مع الامتياز والتفوق، ١٩٩٦م، (انتظام خصوصي) في موضوع : دور الزكاة في المصالح العامة للمجتمع الإسلامي، من معهد الدراسات العليا، جامعة دار الإحسان، داكا معترف بجامعة الأزهر بالقاهرة، تحت إشراف : فضيلة الشيخ عبد الرحيم جاد بدر الدين (المستشار، رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ومن علماء الأزهر الشريف بالقاهرة).
- الماجستير الفلسفي (M.Phil.) مع الامتياز والتفوق، ١٩٩٤م، في موضوع : مبدأ المساواة في الإسلام، من قسم الدعوة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية (الحكومية)، كوشتيا، بنغلاديش تحت إشراف الأستاذ الدكتور إي بي إيم حبيب الرحمن صودري،(الأستاذ، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة داكا، ومن متخرجي جامعة لندن في مرحلتي الماجستير والدكتوراه).

الملخص:

جميع الأديان في العالم تدعو إلى تحقيق السلام والأمن والتعايش السلمي بين أفراد التنوع الثقافي الديني، وخاصة الإسلام والمسيحية والهندوسية والبوذية منها. وسكان أراكان في بورما يقطن فيها أهل هذه الأديان، ولكن حاليا استحر الصراع العرقي والديني فيما بينهم أدى إلى نشؤ ظاهرة الإبادة والاعتداء والتطهير العرقي وخاصة تشريد المسلمين وقتلهم وانتهاك حرماتهم وإهدار حقوقهم بل الحرمان عن حق الحياة والعيش في الدنيا، ومن هنا لجأوا إلى بنغلاديش وماليزيا والدول العربية وغيرها، فصاروا حديث الناس في العالم كله في أوساط العلماء والاستراتيجيين والمؤسسات العالمية والإقليمية ووسائل الإعلام وغيرها فيرى بعضهم بالحل العسكري وقيل بالحوار وقيل بالضغط الخارجي وغيره.

المقالة المرسومة تبحث عن القضية لنيل الحل من داخل الأديان وتتحدث عن موقفها من التطرف والإرهاب، ومدى اهتمامها بالحقوق الإنسانية والحوار والتعايش السلمي، كي يتضح ماذا قال أديانهم لما له أهمية في حل مشاكلهم في الأوضاع الراهنة.

الأستاذ/ محمد غلام الرحمن (ماليزيا)
Mr. Mohamed Ghulam Rahman (Malaysia)
باحثُ دكتوراه - جامعةِ السلطان زين العابدين، ماليزيا

المحور الثاني: موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان (بين النظرية والتطبيق)

٢-٢ التسامح الديني ونبذ ظاهرة التعصب وازدراء الأديان

العنوان: ضوابطُ اللجوء السياسيّ ودواعيه في الشريعة الإسلاميّة

السيرة الذاتيّة:

مُحاضِرُ اللغةِ العربيّةِ والدراساتِ الإسلاميّةِ، معهدُ البيت المكرّم الإسلاميّ بفيننا، النمسَا، أوروبا، وباحثُ الدكتوراه في جامعةِ السلطان زين العابدين، ماليزيا. وُلد الأستاذ محمّد غلام الرحمن بن محمد عبدُ الحيّ النظاميّ سنة ١٩٩٠م في محافظة شيتاغونغ، بنغلاديش. وقَد حَصَلَ على شهادةِ الليسانس في التفسيرِ وعلومِ القرآن من جامعة الأَزهر الشَّريف في مصر. ثمّ حصَل على شَهادةِ تمهيدي للماجستير في الشريعة الإسلاميّة من جامعة القاهرة في مصر. وهو حَصلَ على شَهادَة الماجستير الأخرى في التفسيرِ وعلومِ القرآن من جامعة السلطان الشريف عليّ الإسلاميّة في سلطنة بروناي دار السلام. والأستاذُ محمد غلام الرحمن حفِظ القرآن الكريم كاملاً عن ظهرِ قلبه في حداثةِ سنّه. وله كثيرٌ من البحوثِ المطبوعةِ والمقالاتِ المنشورةِ في المجلّات والدوريّات المحليّة والدوليّة وفي سجلات المؤتمراتِ العالميّة والإقليميّة. وقد نشر مكتبة دار البصائر سنة ٢٠١٦م مؤلفه المسمّى "النتائج العلميّ لعلماء الهند في علم أصول التفسير" من القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة. وقد شارَك بالبُحوثِ والمقالاتِ العلميّة في كثيرٍ من المُؤتمراتِ العالميّةِ والندواتِ الدوليّةِ في بِلادٍ مختلفةٍ من مصر، والمغرب، والهند، وسريلانكا، وباكستان، وماليزيا، وإندونيسيا، وكمبوديا، وسنغافورة، وسلطنة بروناي دار السلام، وجمهوريّة تركيا، والإمارات العربيّة المتّحدة. وهو يتحدّث بخمسة لغات وهي: العربيّة، والإنجليزية، والألمانية، والأردية، والبنغاليّة (لغة الأمّ).

الملخص:

إنّ كرامة الإنسان، وحريته في التفكير والتعبير عن رأيه ومعتقده، وحريته في الانتقال الآمن من أرضٍ إلى أرضٍ، وحقه في الحفاظ على سلامة بدنه وماله وعرضه من أسمى مقاصد الإنسانية وأعزها. ويمكن القول بإدراج هذه الأمور ضمن شعور الإنسان بالأمان، فلا حرية ولا كرامة لمن لا يشعر بالأمان. وتظهر أهمية هذه الدراسة في بيان موقف الشريعة الإسلامية من مسألة حقوق الإنسان عامّة، وحق اللجوء السياسي خاصةً التي اكتسبت في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة بحيث أصبحت الشغل الشاغل لكثير من الأوساط السياسية والإعلاميّة والاجتماعية، والهيئات والمنظمات الدولية؛ وذلك لما يلقاه كثير من البشر في أرجاع كثيرة من العالم من اضطهاد بسبب دينهم أو أفكارهم أو أعراقهم مما يضطرهم إلى الفرار من هذا الاضطهاد إلى بلدان غير بلدانهم طلبا لمكان آمن يأمنون فيه على أنفسهم وسائر مقوماتهم الآدمية. وهذا البحث يهدف إلى إبراز ودراسة دواعي اللجوء السياسيّ وضوابطه كما صوّرها القرآن الكريم والسنة النبويّة مع بيان مفهوم اللجوء السياسيّ في الفكر الإسلاميّ، بالإضافة إلى ذلك بيان حكم اللجوء السياسيّ في ضوء الشريعة الإسلاميّة. وقد تناول البحث ضوابط اللجوء السياسيّ ودواعية مع بيان حقيقة اللجوء السياسيّ، وتناول أيضاً حكمه في الشريعة الإسلاميّة. وقد توصّل البحث إلى أنّ مسألة اللجوء السياسيّ من النوازل والمسائل المستحدثة، وأنّ هذه المسألة تتبع مجال القانون الدولي وتخضع للعهود والمواثيق الدولية، إلا أن الفقه الإسلامي كان له قصب السبق في بيان الأحكام الفقهية لهذه المسألة من خلال النصوص الشرعية والقواعد الكلية.